رصيد تنموي

مقاربات محليّة من سورية

العدد الثاني 2021: أيار - آب

المحتوى

تقديم	2
كيف؟	4
تفاعلات المشهد التنموي: العوامل - الأطراف	7
المجتمعات المحلية	10
العمل الحكومي	26
القطاع الخاص وسوق العمل	36
الإعلام السوري الخاص	44
لماذا؟	49
ماذا بعد؟	52

مبادرة المساحة المشتركة
لتبادل المعرفة وبناء التوافق

رصيد تنموي:
مقاربات محلية من سورية

فريق رصيد تنموي:
محمود رمضان
ميرفت السيد
محمد دياب
وسيم السخلة
غيث صندوق

بدعم من مبادرة المساحة المشتركة 2021

البريد الالكتروني
info@developmentassets.org

الموقع الإلكتروني
www.developmentassets.org

تقديم

يجسد «رصيد تنموي» كمنتج، محاولة للتأثير في محيط عملية التنمية المحلية في سورية اليوم، ونقل المبادرات المحلية إلى مستوى جديد من التعاون بين الأطراف الفاعلة، ضمن إطار يستطلع الموارد المتاحة محلياً ووطنياً وأبعد من ذلك برؤية 360 درجة، متجاوزاً الحرب وجغرافياتها.

إن توسيع فهمنا لمعنى الموارد المتنوعة حولنا، وتحسين تفاعلها مع بعضها، يولّد طاقة مجتمعية إيجابية واعية لمحيطها واحتياجاته، مستندة إلى سلاسل قيمة جديدة لعملية التنمية كمّاً ونوعاً، فيبدأ الرأسمال المجتمعي بالظهور محلياً ويترابط مع الوقت وطنياً، ويتخطى ذلك متضمناً الرأسمال المجتمعي السوري اللاجئ والمهاجر والمغترب أيضاً، كما وتزداد فرص استثماره في عملية متكاملة بين إعادة التنمية وإعادة الإعمار.

وكذلك فإن تحسين المعرفة الذاتية لكل مواطن ومواطنة من كافة الشرائح العمرية، يشكّل مدخلاً أساسياً لرفع متوسط الوعي المجتمعي في القدرة على الاستثمار والتفاعل والتقييم المبني على دلائل وحوارات مستمرة، حيث تتولد زوايا رؤية جديدة لنفس المشهد اليومي، فيتغير المعنى وتتضافر جهود الأطراف الفاعلة، لتحسين الحياة واستعادة القدرة على الأمل المبني على العمل.

«رصيد تنموي» لا يقدّم نتائجاً أو أحكاماً أو دلائل وتحليلات في محاولاته المستمرة. هو فقط يعيد ترتيب المشهد وموارده وديناميات بطريقة بنّاءة، ويحسّن القدرة على صناعة الفرص من خلال فهم التفاعلات المحلية بين الأطراف، وتقديمها بشكل مقارنات بغرض تضييق الفجوات بين مجتمعاتنا المحلية خدماتياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً ومكانياً

.

«رصيد تنموي» هو دعوة لتكراره منهجياً على مستوى كل حيّ وقرية وبلدية ومدينة ووطن.

فريق عمل «رصيد تنموي»

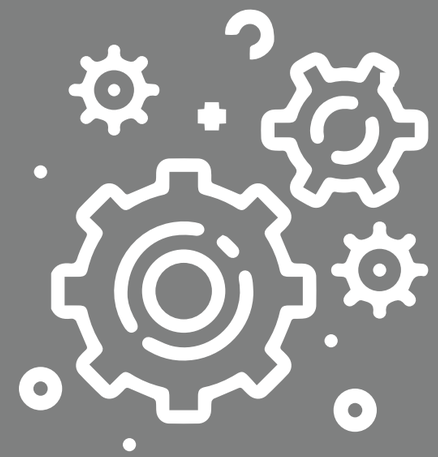

كيف؟

بالنسبة للبيانات المقدمة في هذا العدد، تم الاعتماد بشكل رئيسي على مصادر أوليّة، وذلك من خلال:

- استبيان لعينة من 558 ناشطاً وناشطة متوزعين في سورية.
- الجريدة الرسمية السورية، الجزء الأول والثاني.
- مصادر إعلامية حكومية سورية.
- وسائل إعلامية سوريّة خاصة متنوعة.

تم توجيه استمارة إلكترونية إلى 558 ناشطاً وناشطة في عموم المناطق في محاولة لتغطية الجغرافية السورية بين آخر شهر حزيران وأوائل آب 2021. توزّع المجيبون في أكثر من 60 منطقة مختلفة، وتم تثقيل العينة بالنسبة للمناطق الجغرافية ضمن المحافظات السورية بحسب التوزع السكاني فيها، وذلك اعتماداً على تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

توزع المجيبون بين 53٪ من الذكور 47٪ من الإناث، وتدرّجت أعمارهم بين 18 و90 سنة. وشكّل من يزيد عمرهم عن 40 سنة 29٪ من المجيبين. وقد أتم حوالي 73٪ المرحلة الجامعية أو الدراسات العليا، فيما كان حوالي 19٪ قد أتموا فقط المرحلة الثانوية وحوالي 8٪ لم يتموا المرحلة الثانوية. وأما عن حالتهم الاجتماعية، فقد كان 44٪ من المجيبين عازبين و51٪ متزوجين، مع نسبة قليلة من المطلقين والأرامل.

وفي توزّع العينة على قطاعات العمل، فقد أشار 21٪ من المجيبين إلى عملهم في مجال التعليم، و13٪ في مجال المساعدة الاجتماعية، فيما كانت أبرز القطاعات الأخرى هي التجارة والرعاية الصحية والمعلومات والكمبيوتر والخدمات المهنية والعلمية والفنون والترفيه والزراعة والنقل والتخزين والصناعة. وعن طبيعة العمل الذي يؤدّيه الناشطون المجيبون، فقد شكل الموظفون في القطاع الأهلي (غير الربحي وغير الحكومي) 22٪ من المجيبين، بالإضافة إلى 24٪ في القطاع العام و10٪ في القطاع الخاص و10٪ أصحاب أعمال خاصة و14٪ مستقلون و18٪ لا يعملون.

أجاب 78٪ من الناشطين أنهم يقيمون في محافظتهم الحالية منذ أكثر من عشر سنوات، و8٪ منهم يقيمون منذ ما بين خمس سنوات وعشر سنوات، و11٪ منذ ما بين سنة وخمس سنوات، فيما شكل المنتقلون لمحافظة جديدة منذ أقل من سنة 2٪ فقط.

أجابت هذه العينة على أسئلة تتعلق بواقع الخدمات والمشاركة والتفاعل المجتمعي ومستقبل وآفاق التنمية. معظم الأسئلة المطروحة تضمنت سلماً للخيارات تم تحويله إلى قيم عددية من 1 إلى 5 لحساب القيم المتوسطة والتشتت. بالإضافة إلى استبيان الناشطين المحليين، جمعت بيانات حول الجمعيات وإطارات عملها التي أعلن عن ترخيصها منذ بداية شهر أيار وحتى نهاية آب وذلك من أعداد الجريدة الرسمية الصادرة أسبوعياً. كذلك جمعت من الجريدة الرسمية بيانات الشركات الجديدة المسجلة في نفس الفترة، واستخلصت إحصاءات حول نوعها وقطاعات عملها والمناطق التي سجلت فيها. وجُمعت بيانات حول قرارات وتصريحات وتطبيقات الحكومة السورية المتعلقة بالتنمية والخدمات من الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) والموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء وصحيفة تشرين اليوميّة الرسميّة والجريدة الرسمية أيضاً، وصنفت هذه المواد بحسب القطاع والمحافظات والمستوى الحكومي.

فيما يتعلق بالإعلام الخاص، جمعت عينة من الأخبار والمواد الإعلامية المتعلقة بالتنمية من 16 وسيلة إعلامية سورية خاصة خلال الثلث الثاني من عام 2021. حجم العينة التي جمعت في هذه الفترة هو 1136 مادة إعلامية. استخرجت هذه المواد من مواقع الوسائل الإعلامية بطرق مؤتمتة باستخدام التبويبات والكلمات المفتاحية. وصنفت هذه المواد بحسب القطاعات والمناطق من خلال خوارزمية تم بنائها من قبل فريق العمل.

روعي في هذا التقرير نقل البيانات من خلال إحصاءات أولية، دون الخوض في تحليلات معمقة. تجدر الإشارة إلى وجود جانب غير رسمي كبير للعمل الأهلي والأنشطة التجارية يحد من إمكانية رؤية الصورة الكبيرة بشكل متكامل.

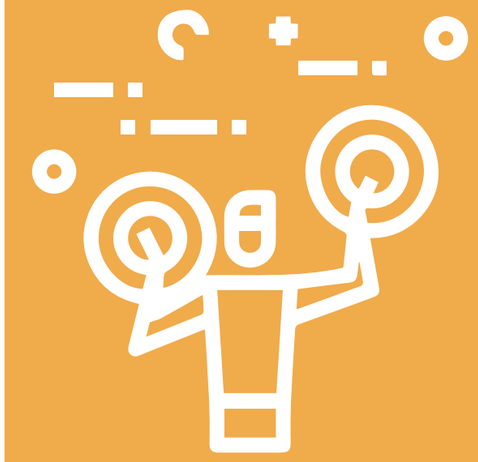

تفاعلات المشهد التنموي:

العوامل/ الأطراف

لا تزال مستويات رضا الناشطين المجيبين عن استبيان رصيد تنموي عند أدنى مستوى فيما يخص الكهرباء والمحروقات. ولا تزال هاتين الخدمتين لا تحظيان بتغطية تذكر من قبل الإعلام الحكومي والإعلام السوري الخاص. وشهدت محافظتا درعا والقنيطرة مزيداً من الانخفاض في الرضا عن الخدمات بشكل عام. على مستوى سورية، تحسن الرضا عن الاتصالات والانترنت بصورة طفيفة، لكنه لا يزال دون المتوسط. وزاد اهتمام الإعلام الخاص بالمواضيع المتعلقة بالصحة، فيما انخفض اهتمام الإعلام الحكومي قليلاً في هذا الثلث، مع بقاء رضا الناشطين عن الخدمات الصحية عند نفس المستوى. وانخفضت في هذا الثلث قدرة الأسر على تدبّر الغذاء واحتياجات المعيشة في محافظات درعا والسويداء والقنيطرة وإدلب ودمشق وحماة.

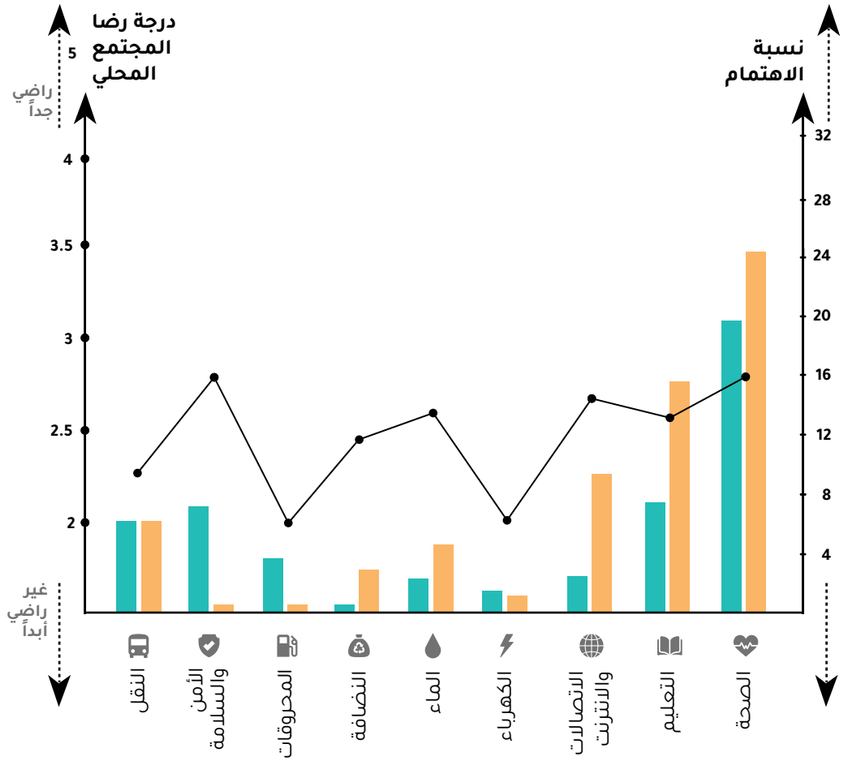

شـكل 1: درجـة رضـا المجتمع المحلي مقارنة باهتمام الإعلام الحكومي والخاص في الثلث الثاني مـن عـام 2021

- اهتمام حكومي
- اهتمام الخاص
- درجة الرضا

تضاعـف عـدد الشـركات الجديـدة المعلـن عـن تسـجيلها فـي هـذا الثلـث مقارنـة بالثلـث السـابق. وازداد بشـكل كبيـر حجـم الاسـتثمار فـي قطـاع الاتصـالات والانترنـت، سـواء مـن ناحيـة عـدد الشـركات وحجـم الرسـاميل، لا سـيما مـع تسـجيل مشـغّل اتصـالات جديـد. ولا يـزال قطـاع تجـارة الجملـة والاسـتيراد والتصديـر الأكثـر اسـتقطاباً للمسـتثمرين الجـدد مـن ناحيـة عـدد الشـركات. وازداد فـي هـذا الثلـث عـدد الشـركات الخاصـة التـي تنشـط فـي القطاعـات الصحيـة، مـع زيـادة فـي اهتمـام الإعـلام الخـاص، وافتتـاح العديـد مـن المشـافي العامـة الجديـدة والمُعـاد تأهيلهـا. وتحسّـن فـي هـذا الثلـث مؤشـر صعوبـة أو سـهولة إيجـاد عمـل متناسـب مـع الخبـرة والخلفيـة التعليميـة بشـكل طفيـف، إلا أنـه لا يـزال يشـير إلـى صعوبـة إيجـاد عمـل مـن منظـور الناشـطين المجيبيـن عـن اسـتبيان رصيـد تنمـوي.

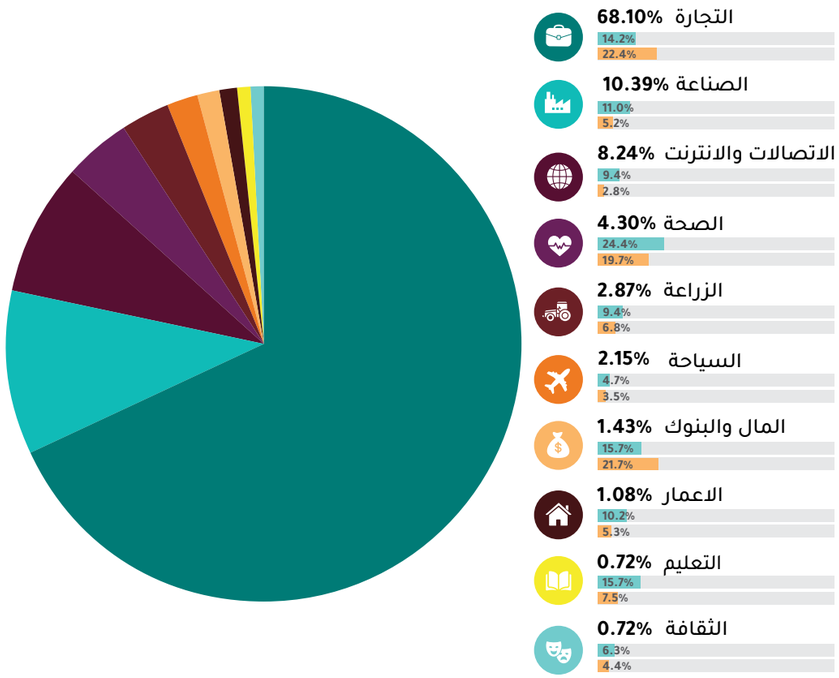

شـكل 2: قطاعـات الشـركات الخاصة الجديدة مقارنـة باهتمـام الإعـلام الحكومـي والخـاص فـي الثلـث الثاني مـن عـام 2021

- اهتمام حكومي
- اهتمام اعلامي

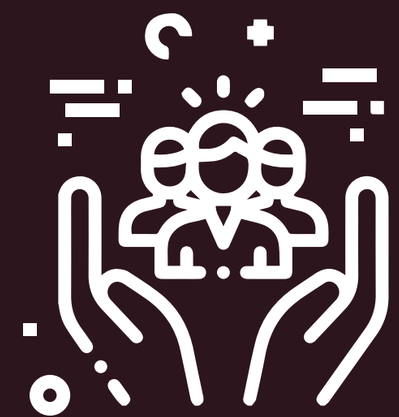

المجتمعات المحلية

تتطلّب عملية التنمية تحضيراً محليّاً لا يكتمل إلا بتلاقي جهود المجتمعات المحليّة وتنسيقها في إطار مشترك ومنتج، ولاشكّ أن لجهود السكان المحليين في مجتمع كالمجتمع السوري أدوار كبيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة، وتعظيم آثار هذه الأدوار مرتبط بطبيعة التفاعلات والعلاقات القائمة بين مجموعات السكان نفسها، وبينها وبين المؤسسات المختلفة الرسمية وغير الرسمية، كذلك الأمر بين المؤسسات المتنوعة فيما بينها. كما أن نظرة هذه المجموعات لأدوارها والتعبير عن بُناها التنظيمية مسألة أساسيّة في عمليات التنمية القائمة أو المتوقعة، وعليه فإن تحسين قدرة المجتمعات المحلية على رصد مواردها وتطويرها هو حجر الزاوية لبناء رأسمالها المجتمعي واستثماره بشكل متزايد.

واقع الخدمات

شهد الثلث الثاني من عام 2021 انخفاضاً بارزاً في مستوى الخدمات في محافظتي القنيطرة ودرعا، وبدرجة أقل في الحسكة وحماة، مقارنة بالثلث الأول من العام. وعلى مستوى سورية، فقد تحسن الرضا عن الاتصالات والانترنت بصورة طفيفة، لكنه لا يزال دون المتوسط. ولا يزال الرضا عن الكهرباء والمحروقات الأقل بين الخدمات، فيما انخفض الرضا عن خدمة الماء بشكل بارز خلال هذه الفترة.

انخفض رضا الناشطين عن **الماء** من 2.8 في الثلث الأول من العام إلى 2.6 في الثلث الثاني على مقياس متدرج[1]، وهو أبرز انخفاض في الخدمات في هذا الثلث. على مستوى المحافظات، بدا الناشطون في الحسكة وإدلب وحمص وحماة ودمشق والسويداء والقنيطرة ودرعا أكثر استياء فيما يتعلق بخدمة الماء في هذا الثلث مقارنة بالثلث الماضي. إلا أن محافظة اللاذقية شهدت أكبر انحدار في الرضا عن الماء، إذ انخفض الرضا من 2.9 إلى 1.9. ولا يزال مستوى الرضا في درعا الأدنى بين المحافظات، عند 1.2. تزامن انخفاض الرضا عن الماء، مع انخفاض طفيف في مستوى الرضا عن خدمات **النظافة** من 2.5 إلى 2.4.

وازداد بشكل طفيف الرضا عن **الانترنت** من 2.5 إلى 2.6، وعن **الاتصالات** من 2.6 إلى 2.7. أعلى مستوى رضا عن الانترنت والاتصالات سجل في محافظة إدلب عند 3.3 و3.2 على التوالي. وسجلت أدنى مستويات في محافظات درعا ودير الزور والقنيطرة والسويداء. واشتكى ناشطون في محافظات حمص ودير الزور والقنيطرة بشكل خاص من سوء خدمة الانترنت.

ولا يزال الرضا عن **الكهرباء** والمحروقات الأدنى بين الخدمات. بلغ الرضا عن الكهرباء 2.0 في هذا الثلث. وسجّلت أدنى مستويات في درعا عند 1.2 وفي

[1] من 5 إلى 1: راضي جداً - راضي - لست راضي ولا غير راضي - غير راضي - غير راضي أبداً - لا أدري

طرطوس واللاذقية ودير الزور عند 1.5 لكل منها. بالمقابل، لم يتجاوز أعلى مستوى 2.4، وكان ذلك في دمشق وحلب. على مستوى ما دون المحافظات، سجّلت أدنى مستويات على الإطلاق في مدن دير الزور والميادين، بالإضافة إلى معظم المدن الصغيرة والأرياف في محافظة درعا. وأشار مجيبون من معظم المحافظات من خلال تعليقاتهم إلى استياء كبير من ساعات القطع الطويلة للكهرباء، كما أشار البعض من أن تردي خدمات الكهرباء والانترنت بات عائقاً أمام عملهم.

الرضا عن **المحروقات** كان كذلك عند مستوى 2.0. التفاوتات بين المحافظات لم تكن كبيرة. فقد كان أدنى مستوى في هذا الثلث في درعا عند 1.3، وأعلى مستوى في دمشق عند 2.5. بقي مستوى الرضا عن **النقل** على حاله عند مستوى 2.3. أبرز التغيرات شهدتها محافظات الحسكة (من 3.1 إلى 2.6) ودرعا (من 2.0 إلى 1.5) والقنيطرة (من 1.8 إلى 1.0).

ارتفع بشكل طفيف الرضا عن **الأمن والسلامة** على مستوى سورية من 2.7 إلى 2.8. وفيما ازداد الرضا عن الأمن في حمص والسويداء ودمشق والرقة ودير الزور وطرطوس، فقد انخفض بشكل ملفت في إدلب وحماة والقنيطرة ودرعا. وبلغ أدنى مستوى في درعا عند 1.4. واشتكى مجيبون من إدلب وسرمدا (محافظة إدلب) وحلب وجرابلس (محافظة حلب) وعين عيسى (محافظة الرقة) من مخاوفهم حيال الأمن والسلامة في مناطقهم.

الرضا عن الصحة والتعليم لم يتغير بشكل كبير. بقي الرضا عن **الصحة** عند مستوى 2.8. وانخفض رضا الناشطين عن الصحة في درعا وحلب وحمص، فيما ارتفع في دمشق وريف دمشق. وأشار مجيبون من إدلب إلى الحاجة لكوادر أفضل للعمل في مجال الصحة الإنجابية، فيما نوّه

مجيبون من القامشلي إلى الحاجة لتوفير الضمان الصحي لا سيما لكبار السن.

وكذلك بقي الرضا عن **التعليم** عند مستوى 2.6. ورأى مجيبون أن التعليم بحاجة لإعادة هيكلة منذ المراحل الأولى، بالإضافة إلى تحسين جودة البحث العلمي والدراسات العليا. وأشار ناشطون في الرقة إلى الحاجة لتفعيل العملية التعليمية بمناهج حكومية لتسهيل التحاق الطلاب بالمراحل الدراسية اللاحقة لا سيما الجامعية.

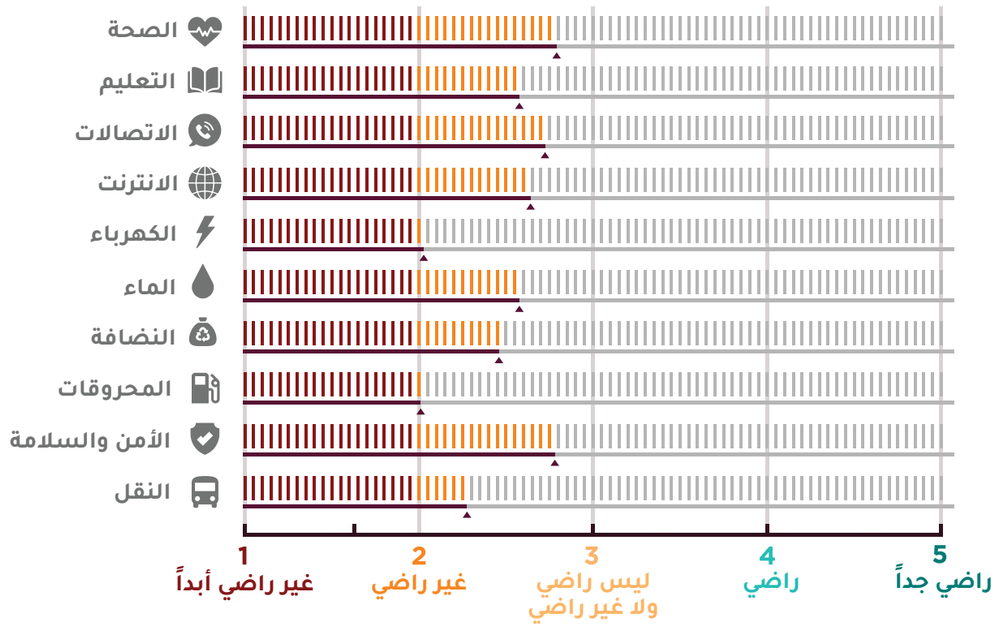

شكل 3: متوسط رضا الناشطين في سورية عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم في الثلث الثاني من عام 2021

المحافظة	الصحة	التعليم	الاتصالات	الانترنت	الكهرباء	الماء	النظافة	المحروقات	الأمن والسلامة	النقل
دمشق	3.2	2.8	2.9	2.8	2.4	3.1	2.6	2.5	3.2	2.5
حمص	2.8	2.8	2.9	2.7	2.2	2.9	2.6	2.1	3.4	2.4
حلب	2.8	2.6	2.9	2.9	2.4	3.3	2.9	2.0	2.7	2.2
الحسكة	3.0	2.6	2.9	2.9	1.8	2.4	2.5	2.3	3.1	2.6
ادلب	3.1	2.5	3.2	3.3	2.3	2.2	2.4	2.0	2.4	2.5
ريف دمشق	2.9	2.8	3.0	3.0	2.0	2.4	2.4	2.0	3.1	2.1
حماة	3.1	2.7	2.5	2.4	2.0	2.4	2.4	2.1	2.9	2.6
طرطوس	3.2	2.7	2.5	2.1	1.5	3.0	2.4	1.7	3.3	2.1
الرقة	2.2	2.0	2.6	2.7	1.9	2.8	2.6	2.3	2.2	2.7
اللاذقية	2.9	2.4	2.5	2.3	1.5	1.9	2.1	1.7	2.7	2.0
السويداء	2.5	2.5	2.3	1.9	1.9	2.5	2.3	1.9	2.0	1.9
القنيطرة	3.0	1.3	2.0	1.8	1.8	2.3	3.3	2.3	1.8	1.0
دير الزور	1.8	2.4	1.8	1.6	1.5	2.2	1.9	1.8	2.2	2.1
درعا	1.6	1.7	1.5	1.4	1.2	1.2	1.5	1.3	1.4	1.5
سورية	2.8	2.6	2.7	2.6	2.0	2.6	2.4	2.0	2.8	2.3

1 - 1.79 | 1.8 - 2.59 | 2.6 - 3.39 | 3.4 - 4.19 | 4.2 - 5

شكل 4: متوسط رضا الناشطين عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم في الثلث الثاني من عام 2021 بحسب المحافظة

[2] من 5 إلى 1: قادر جداً - قادرة - أحياناً قادرة وأحياناً غير قادرة - غير قادرة - غير قادرة أبداً - لا أدري

الظروف المعيشية

على مستوى سورية، لم تتغير قدرة الأسر على تدبّر الغذاء واحتياجات المعيشة، بحسب إجابات الناشطين، إذ بقي مستوى القدرة عند 2.3 على مقياس متدرج[2]، وهو نفس مستوى الثلث السابق. إلا أن هذه القدرة قد تغيرت بعض الشيء بالنظر إلى مستوى المحافظات، فقد انخفضت في درعا من 1.6 إلى 1.2، وفي السويداء من 2.2 إلى 1.9، وفي القنيطرة من 2.7 إلى 1.8،

وفي إدلب من 2.5 إلى 2.2، وفي دمشق من 2.6 إلى 2.4، وفي حماة من 2.7 إلى 2.5. بالمقابل، تحسنت القدرة في محافظة حلب من 2.2 إلى 2.6، وفي الرقة من 2.3 إلى 2.6، وفي الحسكة من 2.5 إلى 2.7، وفي طرطوس من 2.3 إلى 2.6، وفي حمص من 2.6 إلى 2.8، وفي دير الزور من 1.6 إلى 1.8. على مستوى تحت-المحافظات، سجلت أدنى مستويات في شتى مناطق محافظة درعا، لا سيما في الريف الغربي.

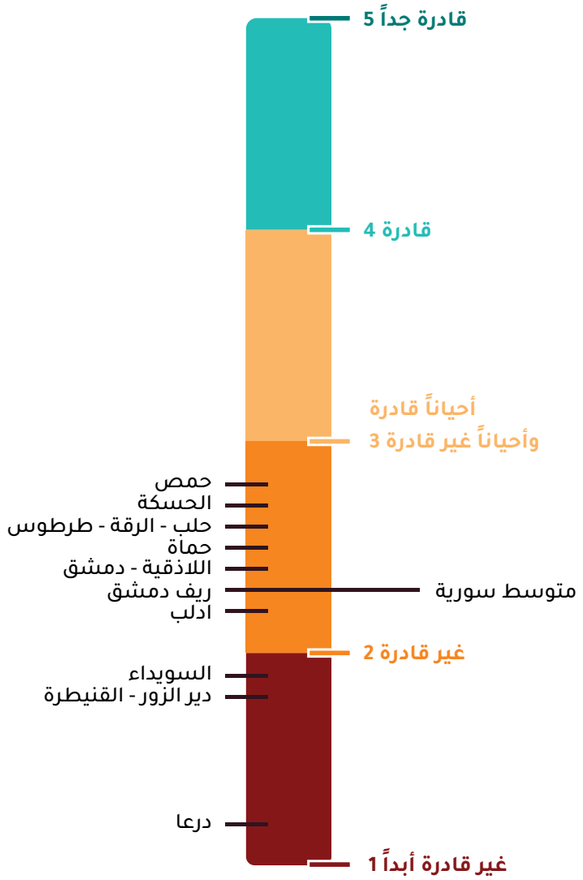

شكل 5: مدى قدرة الأسر على تدبّر الغذاء واحتياجات المعيشة في الثلث الثاني من عام 2021 بحسب المحافظة

المشاركة والتفاعل المجتمعي

يهتم هذا المحور بتفاعلات الناشطين المجيبين مع المؤسسات والسلطات المحلية من خلال تقييمهم لذلك على مقياس متدرّج[3]. ازداد بشكل طفيف مستوى تفاعل البلديات مع حاجات المجتمع المحلي من 2.9 في الثلث الأول من عام 2021 إلى 3.0 في الثلث الثاني من العام. أكبر زيادات في تفاعل البلديات سجّلت في محافظات دمشق (من 2.9 إلى 3.3) ودرعا (من 3.1 إلى 3.5) وحمص (2.7 إلى 3.1). بالمقابل، سجّل أكبر انخفاض في تفاعل البلديات في السويداء، من 3.0 إلى 2.5. وبقي مستوى تفاعل لجان الأحياء عند 2.6، وكذلك بقي تفاعل المخاتير عند 2.9. أعلى مستوى تفاعل للمخاتير سجل في محافظات درعا ودمشق وحمص، فيما كانت لجان الأحياء أكثر تفاعلاً في درعا وحمص من باقي المحافظات.

بقي مستوى تفاعل المنظمات الشعبية عند 2.6 في هذا الثلث. ولا تزال المنظمات الشعبية لا تلعب أي دور في محافظة دير الزور، إذ بلغ مستوى تفاعلها هناك 1.1، أي غير متفاعلة أبداً، فيما كانت أكثر تفاعلاً في طرطوس وحماة من باقي المحافظات. وارتفع مستوى تفاعل المؤسسات الخدمية من 2.9 إلى 3.0. هذه المؤسسات بدت أكثر تفاعلاً مع حاجات المجتمع المحلي في محافظات طرطوس وحمص ودمشق.

وزاد في هذا الثلث تفاعل الجمعيات الأهلية غير الربحية وغير الحكومية من 3.3 إلى 3.4 لتبقى أحد أكثر الفاعلين تفاعلاً مع الحاجات المحلية، بحسب الناشطين المجتمعيين. أعلى تفاعل للجمعيات سجّل في حلب عند 3.8، تلتها درعا عند 3.7، وحماة عند 3.6. خلال الفترة نفسها، انخفض تفاعل الجمعيات في السويداء من 3.4 إلى 3.0، وفي اللاذقية من 3.3 إلى 2.9. وسجّل أقل تفاعل للجمعيات في دير الزور، إلا أن مستوى تفاعل الجمعيات فيها كان قد ازداد من 2.2 إلى 2.5. وازداد تفاعل المؤسسات الدولية مع الحاجات المحلية من 2.8 إلى 3.0. ويبدو أن هذه المؤسسات

[3] من 5 إلى 1: متفاعل جداً - متفاعل - محايد - غير متفاعل - غير متفاعل أبداً - لا أدري

لعبت دوراً بارزاً هذا الثلث، بحسب إجابات الناشطين، في محافظات طرطوس وحماة، حيث سجّلت مستويات 3.6 و3.5 على التوالي.

وازداد تفاعل المؤسسات الدينية مع حاجات المجتمع المحلي بصورة طفيفة من 2.9 إلى 3.0. أكبر زيادة لتفاعل المؤسسات الدينية شهدتها محافظات القنيطرة ودرعا وطرطوس، فيما انخفض تفاعل هذه الجهات بشكل بارز في السويداء وحلب.

وبقي تفاعل الشركات الخاصة عند مستوى 2.6. وتراوح مدى تفاعل الشركات بين 2.3 و2.9 في جميع المحافظات عدا دير الزور، حيث كان مستوى التفاعل متدنياً جداً، عند 1.2. انخفض تفاعل الأشخاص الذين لديهم نفوذ مع حاجات المجتمع المحلي من 2.9 إلى 2.8. في هذا الثلث، كان هؤلاء الأشخاص متفاعلين بشكل أبرز في محافظات طرطوس ودرعا والرقة وحماة.

أمّا بالنسبة لتفاعل وسائل الإعلام المختلفة مع حاجات المجتمع المحلي، فقد ارتفع تفاعل وسائل الإعلام الحكومي من 2.6 إلى 2.7، ووسائل الإعلام الخاصة من 2.8 إلى 2.9. وسجلّت وسائل الإعلام الخاصة مستوى تفاعل أكبر من الحكومية في معظم المحافظات، وكانت هذه الفجوة عند أعلى مستوى في محافظات الحسكة والرقة وإدلب والسويداء. وبقي مستوى تفاعل وسائل التواصل الاجتماعي عند 3.7.

وازداد مستوى تفاعل المجتمع المحلي مع ما يقام من أنشطة مجتمعية محلياً بحسب إجابات الناشطين من 3.0 إلى 3.2. أعلى مستوى تفاعل محلي في هذا الثلث سجّل في محافظتي القنيطرة ودرعا فيما كان أدنى مستوى في دير الزور.

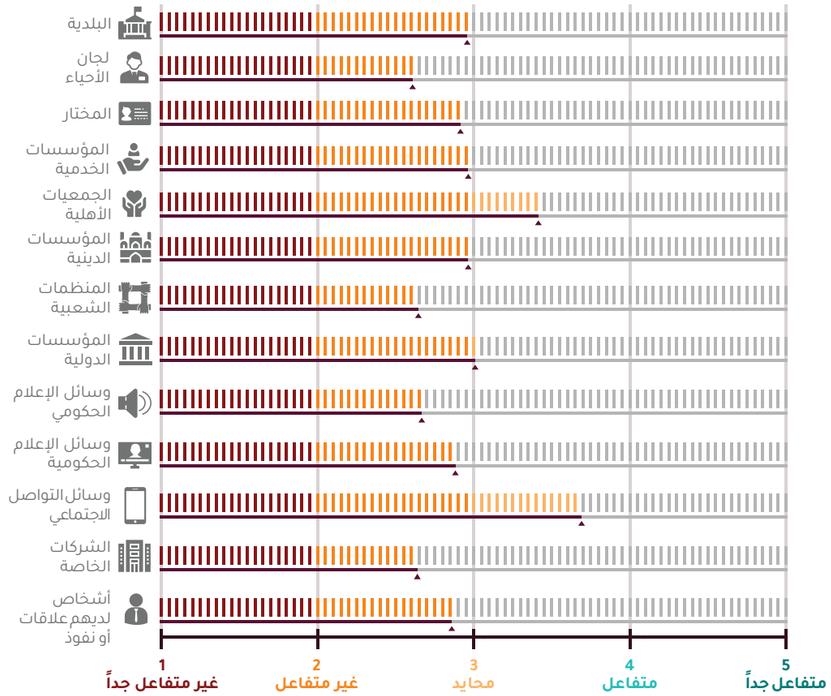

شكل 6: درجة تفاعل الجهات المختلفة مع احتياجات المجتمع المحلي في الثلث الثاني من عام 2021

الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة

لم يطرأ تغيير يذكر على مستوى تعاون الجهات المجتمعية فيما بينها كجمعيات وفرق تطوعية، إذ بلغ بقي عند 2.8 على مقياس متدرج[4]. وبقي مدى الاستقلالية التي تمنحها الجهات الممولة الوطنية لعمل الجمعيات التي تدعمها على الأرض على نفس مستوى الثلث الماضي، وهو 2.3 على مقياس متدرج[5]، وكذلك بقي مدى الاستقلالية التي تمنحه الجهات الممولة الأجنبية في نفس الإطار عند نفس مستوى الثلث السابق، وهو 2.5. ويبدو أن الفجوة بين الاستقلالية التي يمنحها الممولون الأجانب مقابل الممولين الوطنيين كانت أكبر في محافظات السويداء والحسكة واللاذقية مما كانت عليه في باقي المحافظات.

من ناحية الجمعيات والمؤسسات المرخصة الجديدة، فإن بيانات الجريدة الرسمية خلال الثلث الثاني من عام 2021 تشير إلى رفض ترخيص جمعية واحدة ومؤسسة واحدة، وقبول ترخيص 28 جمعية ومؤسسة. أرقام القبول تناقصت بالنسبة للثلث السابق من العام،

[4] من 5 إلى 1: متعاونة جداً - متعاونة - محايدة - غير متعاونة - غير متعاونة أبداً - لا أدري

[5] من 5 إلى 1: مستقلة جداً - مستقلة - محايدة - غير مستقلة - غير مستقلة أبداً - لا أدري

كما يُعدّ عدد الجمعيات المرفوضة منذ بداية العام الأدنى منذ سنوات. تركزت الجمعيات التي رفض طلبها في هذا الثلث في الرقة والحسكة. أما المُحدثة فقد توزعت أنشطة أكثر من نصفها بين محافظتي ريف دمشق والسويداء وتلك التي يشمل نشاطها كامل الجغرافية السورية. وكانت الأعمال الخيرية هي أبرز القطاعات التي تنشط فيها الجمعيات المحدثة.

وأشهر في هذا الثلث فرعان لجمعيات مرخصة سابقاً في محافظتين مختلفتين. وقبلت كامل طلبات الجمعيات لتعديل أنظمتها الداخلية وعددها 12. وتضمنت هذه التعديلات بعض البنود الخاصة بالاشتراكات والتنظيم الداخلي للجمعيات. وقد لوحظ في هذا الثلث تراجع تأسيس الجمعيات التي يتخصص نطاق عملها في قرى أو بلدات محددة بالمقارنة مع الثلث الأول من العام. وبقي مستوى التفاعل الرسمي مع العمل المجتمعي في هذا الثلث عند مستوى 2.9 على مقياس متدرج[6].

وانخفض مدى تساوي فرص الذكور والإناث في الحصول على عمل ضمن القطاع الأهلي، بحسب الناشطين، من 2.9 إلى 2.7 على مقياس متدرج[7]. وسجّلت محافظة طرطوس أعلى مستوى من ناحية تساوي الفرص، فيما كان أدنى مستوى في دير الزور.

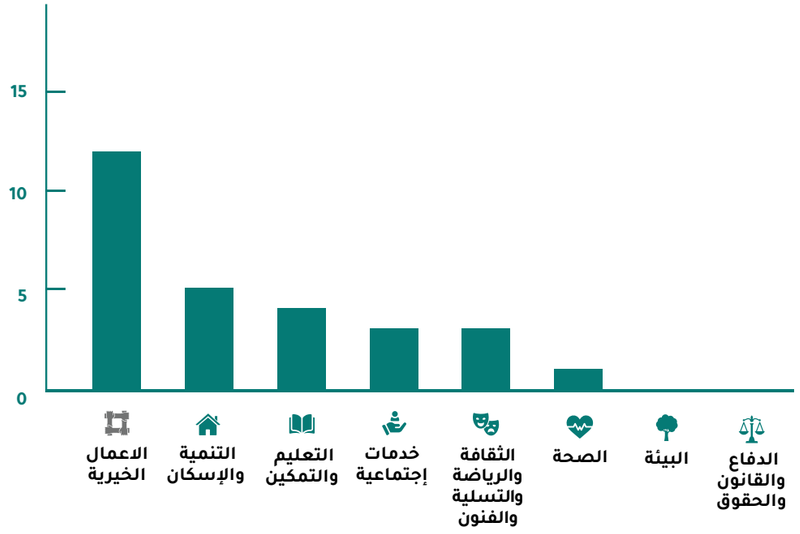

شكل 7: توزع قطاعات عمل الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الثاني من عام 2021

[6] من 5 إلى 1: داعم جداً - داعم - محايد - غير داعم - غير داعم أبداً - لا أدري

[7] من 5 إلى 1: متساوية جداً - متساوية - ليست متساوية ولا غير متساوية - غير متساوية - غير متساوية أبداً - لا أدري

شكل 8: توزع جغرافيا نشاط الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الثاني من عام 2021

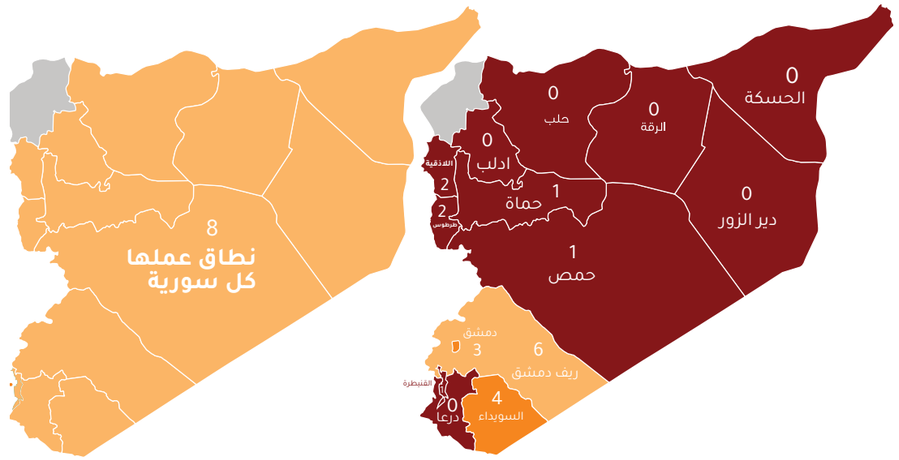

ظواهر اجتماعية

يهتم هذا المحور بقياس مدى شيوع عدد من الظواهر الاجتماعية في المجتمعات المحلية من منظور الناشطين المجيبين، من خلال تقييمهم لذلك على مقياس متدرّج[8]. استمر مؤشر عمالة الأطفال والطفلات بالانخفاض للثلث الثاني على التوالي، فقد بلغ مستوى 2.0 في هذا الثلث، مقارنة بمستوى 2.1 بالثلث السابق و2.2 في سابقه. وكانت محافظتا درعا وإدلب الأسوأ حالاً من ناحية عمالة الأطفال بحسب إجابات الناشطين. وكذلك تدنى مؤشر تسوّل الأطفال والطفلات للثلث الثاني على التوالي ليصل إلى مستوى 2.1. ويبدو من إجابات الناشطين أن هذه الظاهرة أكثر انتشاراً في المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية، فقد سجّل مستوى 1.5 في إدلب و1.7 في كل من حلب والرقة والحسكة.

وانخفض كذلك مؤشر تزويج الفتيات ما دون سن الثامنة عشر من2.6 إلى 2.5. وبحسب المجيبين، فقد كانت هذه الظاهرة أكثر شيوعاً في درعا وإدلب. ولم يتغير هذا الثلث مدى شيوع التسرب المدرسي للذكور والإناث، فقد بقي مؤشر التسرب عند 2.0 للذكور و2.4 للإناث.

[8] من 5 إلى 1: غير شائع أبداً - غير شائع - ليس شائع ولا غير شائع - شائع - شائع جداً - لا أدري

في حالة العنف الأسري، فإن الخيار الرئيسي الذي تلجأ إليه النساء هو العائلة أو العشيرة بحسب إجابات 62٪ من المجيبين، فيما أشار 14٪ من المجيبين إلى أن النساء في محيطهم يلجأن بشكل رئيسي إلى المحكمة، أو الوجهاء المحليين (5٪ من الإجابات)، أو مخفر الشرطة (3٪)، أو الجمعيات (3٪)، وأجاب 14٪ من المجيبين بلا أدري.

الاستجابة لكوفيد-19

في سؤالهم عن مدى رضاهم عن استجابة الجهات المختلفة لأزمة فيروس كورونا على مقياس متدرج[9]، ازداد بشكل طفيف رضا المجيبين عن تفاعل السلطات المحلية مع الأزمة من 2.7 إلى 2.8. أعلى مستوى رضا عن استجابة السلطات المحلية سجّل في دمشق والقنيطرة، فيما كان أدنى مستوى في دير الزور. وانخفض رضا الناشطين عن استجابة السلطات المحلية في حلب من 3.3 في الثلث الماضي إلى 2.5 في هذا الثلث. وبقي رضا المجيبين عن تفاعل الإعلام الحكومي مع أزمة كورونا عند مستوى 2.9، فيما ارتفع رضاهم عن تفاعل الإعلام الخاص من 2.9 إلى 3.0. وانخفض رضا الناشطين عن تفاعل وسائل التواصل الاجتماعي مع الأزمة بشكل طفيف من 3.4 إلى 3.3. وارتفع مستوى تفاعل الجهات الأهلية والمجتمعية مع أزمة كورونا من 2.9 إلى 3.0. أعلى مستوى استجابة لهذه الجهات سجّل في محافظتي إدلب وريف دمشق، فيما كان أقل مستوى في دير الزور.

وفي سؤال الناشطين عما إذا قاموا بالتسجيل لتلقي لقاح كوفيد-19، أكّد 23٪ منهم بأنهم قد سجلوا، فيما قال 30٪ آخرون بأنهم لم يسجلوا بعد لكنهم يرغبون بالتسجيل. وأشار 40٪ آخرون أنهم لم يسجلوا ولا يرغبون بالتسجيل. واختار 7٪ من الناشطين عدم الإجابة عن السؤال. أما بالنسبة لنسبة الناس في محيط المجيبين ممن قاموا بالتسجيل لتلقي لقاح

[9] من 5 إلى 1: راضي جداً - راضي - لست راضي ولا غير راضي - غير راضي - غير راضي أبداً - لا أدري

[10] من 5 إلى 1: ملتزم جداً - ملتزم - محايد - غير ملتزم - غير ملتزم أبداً - لا أدري

كوفيد-19 على مقياس متدرج[10]، فقد كان المتوسط على مستوى سورية هو 2.2 أي قلة من الناس. وسجّلت أقل نسب، بحسب إجابات الناشطين، في محافظات درعا والقنيطرة والرقة.

مستقبل وآفاق التنمية

بقيت ثقة الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية عند مستوى 3.8 على مقياس متدرج[11]. وبدا إيمان الناشطين بقدرة العمل المجتمعي عند أعلى مستوى بين الناشطين في طرطوس وحمص وحلب، فيما انخفض المستوى في حماة بشكل كبيرة مقارنة بالثلث السابق. وانخفض إيمان الناشطين بقدرة القائمين على مسؤوليات الإدارة المحلية والمنتخبين على التأثير في عملية التنمية المحلية من 2.9 إلى 2.8. أعلى مستوى سجّل في محافظتي إدلب وحماة. وبقي مدى تشارك المنتخبين في الإدارة المحلية المعلومات مع المواطنين عند مستوى 2.1 على مقياس متدرج[12]، ما يشير إلى ميلهم إلى عدم التشارك. أدنى مستويات تشارك سجّلت في محافظات اللاذقية ودرعا والقنيطرة ودمشق.

وفي سؤال اختياري حول مدى تلبية البرامج الانتخابية للبرلمان لتطلعات الناخبين حولهم، أشارت إجابات الناشطين إلى أن هذه البرامج لم تكن ملبية للتطلعات، فقد بلغ متوسط الإجابات 1.9 على مقياس متدرج[13]، وهو نفس مستوى الثلث السابق. وانخفض في هذا الثلث مدى اهتمام المرأة بالمشاركة السياسية (ترشّح - تصويت - عضوية أحزاب)، بحسب إجابات الناشطين على مقياس متدرج[14]، من 2.3 إلى 2.1. أعلى مستوى اهتمام سجّل في محافظات الحسكة وطرطوس ودرعا، ولكن المستوى لم يتجاوز 2.5 في أي من المحافظات.

[11] من 5 إلى 1: قادر جداً - قادر - محايد - غير قادر - غير قادر أبداً - لا أدري

[12] من 5 إلى 1: يتشاركون بشكل جيد - يتشاركون - محايد - لا يتشاركون - لا يتشاركون أبداً - لا أدري

[13] من 5 إلى 1: ملبية تماماً - ملبية - ليست ملبية ولا غير ملبية - غير ملبية - غير ملبية أبداً - لا أدري

[14] من 5 إلى 1: اهتمام مرتفع جداً - اهتمام مرتفع - اهتمام متوسط - اهتمام منخفض - اهتمام منخفض جداً - لا أدري

[15] من 5 إلى 1: أكثر عدالة بكثير - أكثر عدالة - محايد - أقل عدالة - أقل عدالة بكثير - لا أدري

أما عن تأثير استخدام البطاقة الذكية على عدالة توزيع الدعم الحكومي، وهو سؤال اختياري لم يجب عليه كل الناشطين، رأى الناشطون أن استخدام البطاقة الذكية لا يزيد ولا يقلل من عدالة توزيع الدعم، فقد بلغ معدل إجاباتهم 3.0 على مقياس متدرج[16]، وهو أعلى من مستوى 2.7 المسجّل في الثلث الماضي. أعلى مستوى عدالة عبّر عنه الناشطون سجّل في دمشق فيما سجّلت أدنى مستويات في القنيطرة والرقة ودير الزور.

ولم يتغيّر مدى تفاؤل الناشطين بمستقبل التنمية في سورية، حيث بقي عند مستوى 2.7 على مقياس متدرج . وشهدت محافظات حماة وإدلب والقنيطرة انخفاضاً كبيراً في مستوى التفاؤل في هذا الثلث مقارنة بالثلث الماضي. ووصلت نسبة المجيبين الذين عبّروا عن رغبتهم في السفر والاستقرار خارج سورية في السنتين القادمتين إلى 56٪، مقارنة بنسبة 52٪ في الثلث الماضي، وهذه النسبة لا تزال في ازدياد للثلث الخامس على التوالي.

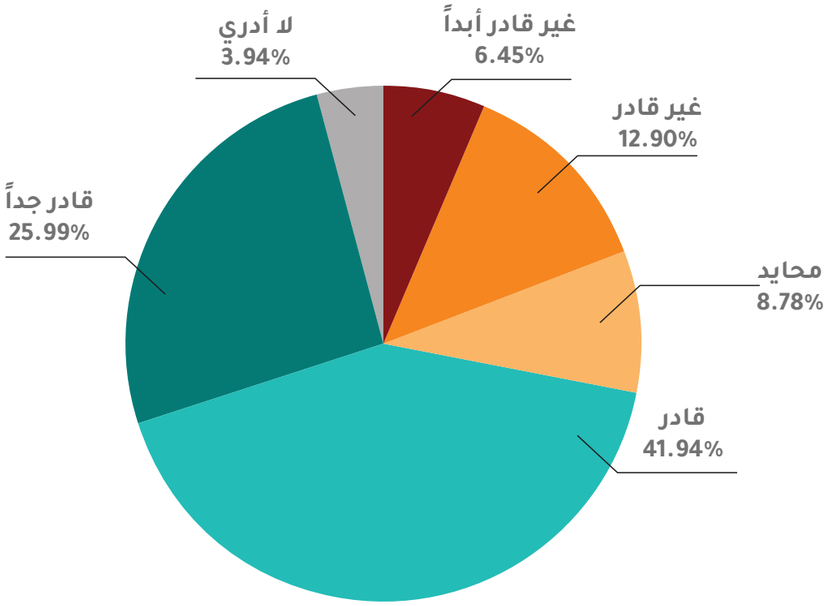

شكل 9: إيمان الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية في الثلث الثاني من عام 2021

[16] من 5 إلى 1: متفائل جداً - متفائل - محايد - غير متفائل - غير متفائل أبداً - لا أدري

شكل 10: إيمان الناشطين بقدرة القائمين على مسؤوليات الإدارة المحلية والمنتخبين في محيطهم على التأثير في عملية التنمية المحلية في الثلث الثاني من عام 2021

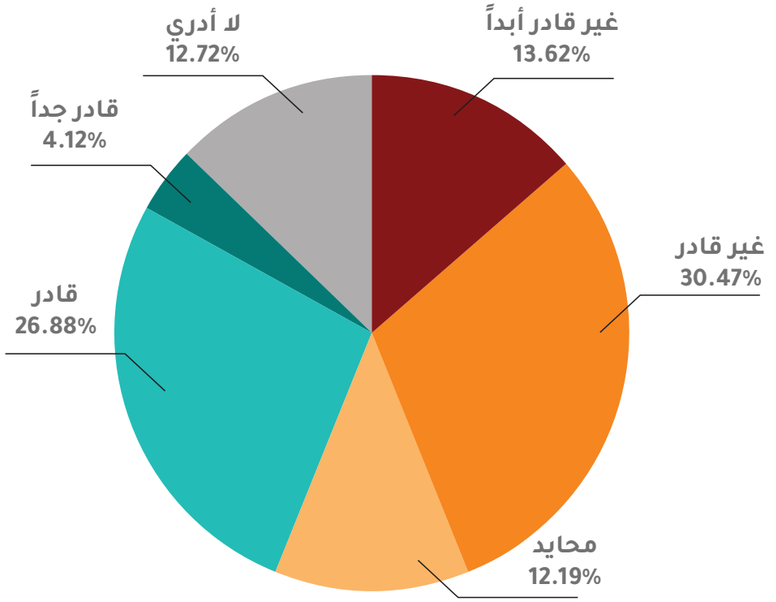

شكل 11: اعتقاد الناشطين بتساوي فرص العمل بين الذكور والاناث في القطاع الأهلي في الثلث الثاني من عام 2021

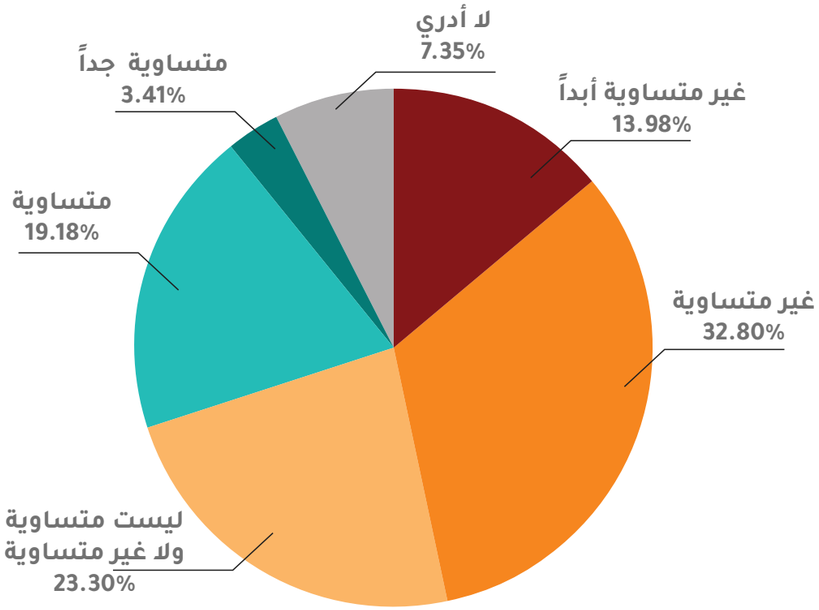

من خلال مقارنة نتائج استبيان ناشطي المجتمع المحلي بين الثلث الأول والثاني من عام 2021، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **المزيد من الانخفاض في الرضا عن الخدمات بشكل عام في محافظتي درعا والقنيطرة، مع استمرار مستويات رضا متدنية عن الكهرباء والمحروقات على مستوى سورية**
- **انخفاض في قدرة الأسر على تدبّر الغذاء واحتياجات المعيشة في محافظات درعا والسويداء والقنيطرة وإدلب ودمشق وحماة**
- **انخفاض في عدد الجمعيات الجديدة المسجلة**
- **بعض الازدياد في مدى العدالة التي يحققها استخدام البطاقة الذكية على توزيع الدعم**

العمل الحكومي

المعلومات الواردة حول الدور التنموي للحكومة وتفاعلاته قائمة على مراجعة التشريعات والمراسيم والقرارات عموماً والمتعلقة بالتنمية والخدمات خصوصاً خلال الثلث الثاني من 2021 في الجريدة الرسمية والوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) والموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء.

ملامح عامّة

بالنسبة لانتشار كوفيد-19، فقد أغلقت وزارة الصحة الرقم الرسمي للإصابات في نهاية الثلث الثاني من 2021 كما يلي: 27915 إصابة مسجّلة شُفي منها 22471 فيما بلغ عدد الوفيات 2013. قد لا تعكس هذه الأرقام الأعداد الحقيقيّة للإصابات وتوزعها في مختلف المناطق خصوصاً مع تردّي الواقع الصحي وعدم وجود اختبارات كافية. أمّا بالنسبة لعمليات التطعيم فقد افتتحت منصّة الكترونيّة وبدأ التطعيم للكوادر الطبيّة والمسنّين بعد وصول لقاحات من دول صديقة مختلفة وانضمام سورية لمبادرة كوفاكس العالمية لتأمين اللقاحات، وكان وزير الصحة قد صرّح بأنّه قد تمّ تطعيم 219500 شخص حتى الأسبوع الأخير من شهر آب.

أجريت الانتخابات الرئاسيّة السورية بثلاثة مرشحين قبلت ترشّحهم المحكمة الدستوريّة العليا، وكانت كيانات المعارضة قد دعت إلى مقاطعة الانتخابات، إلا أنه وبحسب وزارة الداخلية السورية فقد بلغ العدد الإجمالي للناخبين الذين يحق لهم الاقتراع داخل وخارج سورية 18107109 ناخباً وبلغ عدد الناخبين الذين أدلو بأصواتهم داخل وخارج سورية 14239140 بنسبة 78.64٪، وبلغت نسبة الاوراق الملغاة 0.1٪ بعدد 14000 ورقة.

صدرت مراسيم وقوانين متعددة في هذا الثلث، وكان من أهمها مرسوم العفو العام عن مرتكبي الجرائم والجنح والمخالفات. كما صدر قانون الاستثمار الجديد، وقانون حقوق الطفل في سورية. وصدرت منحة بقيمة 50 ألف ليرة سورية للموظفين و40 ألف ليرة سورية تبعها زيادة برواتب الموظفين بنسبة 50٪ والمتقاعدين بنسبة 40٪. وتبع ذلك زيادة التعويضات الشهرية لجرحى قوات الدفاع الشعبي.

أجريت الامتحانات العامة لشهادة التعليم الأساسي والشهادة الثانوية بفروعها. وافتتحت 3 مشافي جديدة وهي الكندي في طرطوس ومشفى جامعة البعث في حمص، ومبنى الهيئة العامة لمشفى العيون الجراحي في حلب بعد ترميمه. بالنسبة للوضع الخدمي، فقد ازداد سوءاً في مختلف المناطق، خصوصاً بالنسبة للكهرباء التي زادت ساعات انقطاعها بشكل كبير. كما بدأت رسائل المحروقات والمواد المدعومة بالتأخر عن آجالها لأسابيع أحياناً.

أطلقت مراكز خدمة مواطن جديدة في كل من حلب وحمص وحماة والقنيطرة وطرطوس، وافتتحت مراكز أخرى بدمشق. كما بدا واضحاً الاهتمام بمسائل الدفع الإلكتروني، حيث تمّ إطلاق خدمات الدفع الالكتروني عبر الهاتف الخلوي وبدأت بعض المصارف والبنوك بتقديم خدمات متعددة في هذا الإطار. إلا أن ذلك مازال متواضعاً ومقتصراً على المدن والمنشآت التجارية الكبرى.

وتمّ تكليف المهندس حسين عرنوس لمرة جديدة بتشكيل الوزارة. وجاءت التشكيلة الجديدة بتعديلات بسيطة على الوزارة السابقة فقط. كما تمّ في هذا الثلث إقامة عدة مؤتمرات للمعارضة داخل وخارج سورية، فيما كانت المؤسسات الحكومية تقيم مؤتمر الإصلاح الإداري وملتقيات زراعية ومؤتمرات بحثية وعلميّة متعددة.

تقبّلت سورية أوراق اعتماد عدّة سفراء جدد، كما استقبلت وفود عراقية وايرانية وروسيّة. وزار رئيس أبخازيا مع وفد حكومي سورية وتمّ توقيع اتفاقيات تعاون في مجالات متعددة. حققت سورية برونزية في الألعاب الأولمبية طوكيو 2020 لأول مرّة منذ آخر ميدالية حققتها في 2004.

المؤسسات الحكومية وتنظيمها

صدرت عن رئاسة مجلس الوزراء الهياكل التنظيميّة لكل من وزارات الزراعة والإصلاح الزراعي والصناعة والنفط والثروة المعدنيّة والسياحة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك. كما صدر الهيكل التنظيمي للشركة العامة لتوليد الطاقة الكهربائية في دير علي.

افتتح مركز زرع الخلايا الجذعية الدموية والمعالجة الخلوية للأطفال بعد سنوات طويلة من التحضيرات المكلفة. وتمّ الترخيص للاتحاد العربي للتجارة الالكترونية لافتتاح مكتب إقليمي له في سورية. كما نُقلت دائرة الأموال المصادرة والمستولى عليها من مديرية الخزينة المركزية إلى مديرية الإيرادات العامة.

وصدر نظام عمليات مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع من قبل وزارة الإعلام. وتمّ تعديل النظام المالي والمحاسبي للمعاهد التابعة للمجلس الأعلى للمعاهد المتوسطة. وصُدّق نظام الصندوق التعاوني للعاملين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وصدر نظام داخلي ومالي للصندوق التعاوني للعاملين في وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب والرسوم.

مُنح العاملون في العديد من المؤسسات الحكوميّة علاوات إنتاج في كل من المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي، والشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية في حماة، والمؤسسة العامة للتجارة الخارجية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمؤسسة العامة للطيران المدني،

والشركات العامة للنقل الداخلي، والشركة العامة لتعبئة المياه بطرطوس، والشركة العامة لصناعة الكابلات بدمشق، والمؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي، والسورية لتصنيع العنب بالسويداء وحمص.

كما أعيد تحديد تعرفة اجور انتقال العاملين في دوائر الدولة وتعديل جدول الرواتب المقطوعة لضباط وصف ضباط وأفراد قوى الامن الداخلي. صدرت أيضاً فتوى عن مجلس الدولة تفيد بأنه ليس ثمة ما يمنع من تقاضي وزير المالية عائدات جباية وحصص من المصادرات.

تركيز العمل الحكومي

الصحة

تصدّرت الصحّة في هذا الثلث تركيز الإعلام الحكومي. وافتتحت عدّة مشافي وتسلّمت الحكومة السوريّة 40 سيارة إسعاف مجهزة من منظمة الصحة العالمية لدعم المنظومة الصحيّة. كما شهد هذا الثلث تصاعداً لمنحنى الإصابات العام بكوفيد-19. وفيما استمرّت عمليات التلقيح، بدا أنّ الاقبال كان متواضعاً جداً إذا ما تمّت مقارنة الأعداد التي تلقت جرعات اللقاح مع مجموع السكان.

أحدثت وحدة الامراض الجلدية في الهيئة العامة لمشفى دمشق. وتمّ تحديد درجات نظام الإعاشة في الهيئة العامة لمستشفى الأطفال. وعدّلت قرارات متعلقة بأجور الخدمات الطبية في مشفى الاسد الجامعي. وقامت وزارة الصحة بتحديد بدل منح وثيقة معتمدة لإثبات تلقي لقاح كورونا بقيمة 20 ألف ليرة سورية، وإعادة تحديد رسوم تكاليف إجراء اختبار الكشف عن الإصابة بفيروس كورونا لتصبح 50 دولار للسوريين و100 دولار لغير السوريين.

بالنسبة لمستلزمات الإنتاج والمواد الأولية الداخلة بصناعة الأدوية البشرية، فقد تمّ تمديد مرسوم

إعفائها من الرسوم الجمركية لعام آخر. وأقرّ أيضاً عدم تسليم خريجي التجسير ضمن نظام التعليم المفتوح شهاداتهم إلا بعد تنفيذ كامل الالتزام. وصدرت تعليمات مراكز الإخصاب المساعد عن وزارة الصحة.

المجتمع المحلي

حلّت موضوعات المجتمع المحلّي تالياً، فقد تمّ إجراء عشرات التعديلات في أعضاء المجالس المحليّة. وقامت وزارة الثقافة بتحديد تعويضات المدرسين في مراكز الفنون التشكيلية ومعاهد الثقافة الشعبية. أما وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فقد رفعت قيمة الجعالة في مؤسسات الرعاية الاجتماعية. كما صدر نظام استخدام التطبيق الالكتروني لنقل الركاب عن رئاسة مجلس الوزراء. وتمّ اعتماد يوم 16 كانون الاول من كل عام يوم وطني للتشجيع على القراءة في مرحلة الطفولة المبكرة.

وتمّ تحديد الحد الأقصى لأجور نقل الأشخاص بالسيارات السياحية العاملة على البنزين. وتمّ البدء بتوزيع مازوت التدفئة على دفعات. ارتفعت أسعار بعض المواد التموينيّة ومنها الخبز وأسعار المحروقات.

أطلقت مجموعة من الخدمات الإلكترونيّة، ومنها تجديد ترخيص أي مركبة بشكل إلكتروني من أي مكان. وصدر قانون يخص تسوية أوضاع المركبات والآليات والمعدات الهندسية وطواقمها البشرية المعبأة عن طريق إدارة التعبئة العامة لصالح المجهود الحربي والتعويض عن الضرر للآليات والطواقم البشرية.

وصدر تعميم من وزارة العدل باعتماد الرقم الوطني منعاً لتشابه الأسماء خلال التوقيف والادعاء. وأحدث مشغل فرعي في قرية الشير باللاذقية يخضع لإشراف وحدة الصناعات الريفية. كما تمّ إعادة تحديد بدل الخدمة لمنح إجازة السوق من الفئة العامة.

المحور الاقتصادي

حلّ هذا المحور تالياً في التغطيات الإعلاميّة الحكوميّة، وكانت له حصّة جيدة من القرارات الحكوميّة. صدر قانون الاستثمار الجديد. وصرفت منح وزيادات متعددة للعاملين في الدولة والمتقاعدين. وتمّ منح جرحى قوات الدفاع الشعبي المصابين بنسبة عجز بين 40-65٪ تعويضاً شهرياً بقيمة 50 ألف ليرة سورية لمدة عشر سنوات. وتمّ زيادة 30 ألف ليرة على التعويض الشهري لجرحى قوات الدفاع الشعبي بمختلف فئات اصاباتهم.

أصدرت وزارة المالية دليل الإجراءات لاستيفاء الضريبة على الدخل عن عقود الإيجار للوحدات العقارية السكنية. كما تم تحديد إجراءات الترخيص والتسجيل لشركات التأجير التمويلي. وتم منح مكلفي الشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة والمؤسسات والشركات والمنشآت العامة ومكلفي قسم كبار المكلفين مهلة إضافية لتقديم بياناتهم. وجددت تراخيص وأعطيت تراخيص جديدة لمحاسبين قانونيين. وتمّ تحديد سعر صرف الدولار الأمريكي في الموازنة العامة للدولة لعام 2022 بقيمة 2500 ليرة سورية.

وسُمح بإدخال الأوراق النقدية الأجنبية حتى مبلغ 500000 دولار أميركي. كما وسّعت المصارف العامة من خيارات الحصول على القروض وفتحت فرص التقديم لشرائح جديدة. وتمّ تأجيل موعد معرض دمشق الدولي لموعد غير محدد.

وحُدّد الحد الأقصى للربح في إنتاج أو استيراد بعض المواد. وحُدّد أيضاً الحد الأقصى لأجور نقل البضائع والمواد في السيارات الشاحنة، والحد الأقصى لسعر مبيع مادة الخميرة عند البيع من المؤسسة العامة للسكر. كما تمّ تحديد المواد السريعة العطب ومبادئ أخذ العينات من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

تـمّ اعتمـاد النشـرات الصـادرة عـن مـدراء التجـارة الداخليـة بتحديـد الحـد الأقصـى لأسـعار الخضـار والفواكـه. كمـا تـمّ تحديـد الأوزان والسـمات الواجـب التقيـد بهـا مـن قبـل منتجـي ومسـتوردي السـلع الغذائيـة. وكانـت وزارة التجـارة الداخليـة قـد سـمحت بقـرار بإنتـاج أشـباه الألبـان والأجبـان ثـم قامـت بتجميـده.

أعيـد تحديـد شـمولية الإعفـاء مـن الرسـوم الجمركيـة. وتـمّ تحديـد تعرفـة نقـل مـادة المـازوت بيـن جميـع مراكـز التوزيـع، وتحديـد الحـد الاقصـى للربـح فـي إنتـاج واسـتيراد بعـض المـواد الأساسـية. كمـا أصـدرت وزارة التجـارة الداخليـة شـروط اسـتبدال المـادة أو المنتـج او السـلعة وحـددت المسـؤولية التـي يتحملهـا المنتـج والمـورد عـن السـلع والمنتجـات.

التعليم

حـلّ التعليـم تاليـاً فـي اهتمـام الاعـلام الحكومـي. أعيـد تحديـد رسـوم الخدمـات الجامعيـة للمسـجلين فـي الدراسـات العليـا. ومنحـت بمرسـوم مكافـآت ماليـة شـهرية للتلاميـذ والطـلاب الأوائـل فـي الشـهادات العامـة. وعدّلـت بعـض مـواد النظـام المالـي للمعهـد الوطنـي لـلإدارة العامـة. وتـمّ توحيـد جميـع التعويضـات التـي تمنـح للطـلاب فـي جميـع المعاهـد التقنيـة. افتتحـت أقسـام جامعيـة جديـدة فـي جامعـات متعـددة. واعتمـد نظـام الدراسـات العليـا لكليـة الشـريعة بجامعـة حلـب، ونظـام ماجسـتير التأهيـل والتخصـص فـي كليـة التربيـة بجامعـة البعـث. كمـا افتتحـت برامـج ماجسـتير ودكتـوراه فـي مجـالات متعـددة. وافتتحـت كليـة اللاهـوت الخاصـة بدمشـق واختصـاص العقائـد والاديـان فـي كليـة الشـريعة بحلـب.

السكن والإعمار

صـدر القانـون الخـاص برسـوم الخدمـات العقاريـة والتعليمـات التنفيذيـة لـه. وتـمّ اسـتملاك عقـارات فـي القنيطـرة وطرطـوس ودرعـا واللاذقيـة وحمـاة والسـويداء. أحدثـت حقـوق ارتفـاق فـي طرطـوس. كمـا اعتبـرت عمليـات التسـجيل والتوثيـق العقـاري فـي مدينـة سـراقب متوقفـة منـذ 18-3-2015. كمـا تـمّ تحديـد سـعر مبيـع طـن الاسـمنت الأسـود.

الزراعة والارياف

مُـدد قـرار منـع الصيـد بأسـلوب الجـرف القـاري. صـدرت قـرارات بإحـداث محطـات ومواقـع بحثيـة تتبـع لـوزارة الزراعـة. وتـمّ تعريـف مـادة خـام الزيوليـت وتحديـد خصائصهـا واسـتعمالاتها. كمـا قامـت الـوزارة بتحديـد المقاييـس الرسـمية لمـادة القمـح لموسـم 2021 وتحديـد شـروط تسـليمها.

أحـدث مشـتل حراجـي فـي بسـوت بالقرداحـة. وتقـرر منـع وضـع أي تعبيـر علـى الاغذيـة والمـواد المخصصـة لمرضـى السـكري تـدل علـى هـدف علاجـي. كمـا تـمّ تحديـد شـروط إدخـال المـواد الأوليّـة وتحديـد الشـروط الفنيـة لاسـتيراد بطاطـا البـذار. وتـمّ تكليـف المؤسسـة العامـة للتبـغ بشـراء محاصيـل التبـغ والتنبـاك لعـام 2021 - 2022.

خارجية ودبلوماسية

تقبلـت سـورية أوراق اعتمـاد سـفراء جـدد. وتـمّ تصديـق اتفاقيـة الإعفـاء المتبـادل مـن التأشـيرة لحاملـي جـوازات السـفر الدبلوماسـية الموقعـة مـع سـلطنة عمـان. وتـم اعتمـاد سـفير غيـر مقيـم لـدى جمهوريـة نيكاراغـوا. كمـا تـمّ تمديـد خدمـة السـفير وليـد عثمـان فـي رومانيـا لسـنة بعـد اتمامـه 69 سـنة، وتمديـد خدمـة السـفير ريـاض حـداد فـي روسـيا سـنة بعـد اتمامـه 68 سـنة.

محاور أخرى

قُبلت طلبات الاعتراض على قرار المحكمة الدستورية العليا حول مرشحي منصب رئاسة الجمهورية شكلاً وتمّ رفضها موضوعاً، لعدم توفر الشروط الدستورية والقانونية في هذه التظلمات بحسب نص المحكمة. صدر مرسوم العفو العام شاملاً عشرات الجرائم. كما صدر قرار إداري بإنهاء الاحتفاظ والاستدعاء للضباط الاحتياطيين وصف الافراد والضباط الاحتياطيين بحسب شروط محددة لكل فئة بعد سنوات من خدمتهم. وأجريت تعديلات بقانون الخدمة العسكرية تخص اختصاصات الضباط.

عدّلت وزارة المالية حصص مخبري دائرة الجمارك من الغرامات المحصلة، وحددت أجور أعضاء اللجنة المركزية لتقدير القيمة الرائجة للوحدات العقارية. وتمّ إقرار نظام خدمات الشبكة الحكومية الآمنة من قبل وزارة الاتصالات والتقانة. وسجل جسر الصنوبر في عداد المباني الاثرية في اللاذقية، بالإضافة إلى تسجيل بقايا معبد كونكورديا في طرطوس، وتل عين الباشا في القنيطرة ضمن المناطق الاثرية. وفي دمشق سجلت مئذنة مسجد عربين الكبير، ومبنى يوسف العظمة ومدرسة التجهيز ومسجد خوبان السخانة ومبنى طاحونة الزعيم والمسجد العمري في عداد المباني الاثرية.

حددت وزارة الإعلام تعرفة التغطية الإعلامية لنشاطات وحدات الشركات الخاصة والقطاع المشترك على الموقع الإلكتروني للوكالة. وحددت الكلف المالية كأجور اشتراك بخدمات الوكالة الإعلامية.

اهتمامات المستويات الحكوميّة

في مراجعة الإعلام الحكومي، فقد تباين اهتمام المستويات الحكومية بالقطاعات والخدمات. تقدمت المديريات على المحافظات والوزارات في تغطيات الإعلام الحكومي. وتقدمت تصريحات المحافظات على الوزارات لهذا الثلث بفارق واضح. حظي المستوى الوزاري بأكبر عدد من الخط. وكان نصيب مستوى المحافظات هو الأكبر في التطبيقات الحكوميّة كافتتاح مشاريع وخدمات. بالنسبة للتفاعل مع الأحداث اليومية، كان أقل من نصف المواد الإعلامية متفاعلاً مع الأحداث اليومية. وكان المستوى الوزاري والمديريات الأكثر تفاعلاً، فيما حلّت تالياً كل من المحافظات والسلطات المحليّة.

القطاع الخاص وسوق العمل

تستند البيانات المتعلقة بالشركات الجديدة في هذا الجزء إلى البيانات المنشورة رسمياً حول الشركات المسجلة بحسب أعداد الجريدة الرسمية بين أيار وآب 2021. واستخلصت البيانات المتعلقة بحالة سوق العمل من استبيان الناشطين المجتمعيين.

الشركات الجديدة

خلال الثلث الثاني من عام 2021، سجلت 321 شركة خاصة جديدة من خلال القنوات الرسمية، وهو ضعف عدد الشركات الذي أعلن عن تسجيلها في الأشهر الأربعة السابقة لها. مجموع الرساميل المودعة عند تسجيل هذه الشركات الجديدة يقدر بحوالي 16.2 مليار ليرة سورية. هذه الرساميل لا تمثل كامل الاستثمارات، إنما ما يختار الشركاء إيداعه كاستثمار أولي معلن عند تأسيس الشركة. لهذا فإن الاستثمارات الفعلية تزيد عن مقدار الرساميل المودعة عند التأسيس. نشير هنا كذلك إلى أن هذه الأعداد لا تشمل الأنشطة التجارية غير المسجّلة، خاصة الصغيرة منها، وهذا نقص أساسي في البيانات حيث نجهل حجم القطاع غير الرسمي. كما أن هذه الأعداد لا تشمل الشركات والاستثمارات في المناطق خارج سيطرة الحكومة المركزية، حيث لا يتم تسجيل الشركات في هذه المناطق من خلال قنوات الحكومة المركزية في دمشق. بالإضافة إلى الشركات الجديدة المسجلة، تم تعديل وضع 25 شركة لكي تتوافق مع قانون أحكام الشركات رقم 29 الصادر في عام 2011.

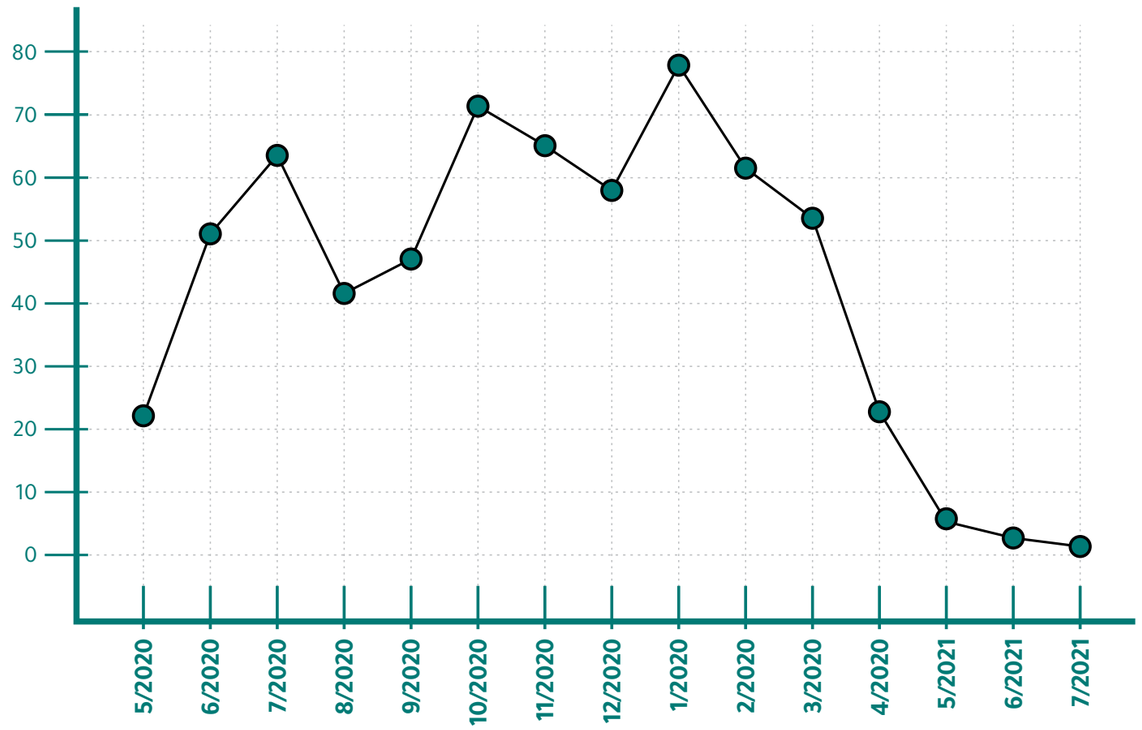

شكل 12: خط زمني للعدد التراكمي للشركات المسجلة منذ شهر أيار 2020 بما فيها المسجلة في الثلث الثاني من عام 2021، وتشمل الرخص الجديدة والمعدلة

مثلت الشركات محدودة المسئولية 98٪ من الشركات الجديدة المسجلة، مقابل 2٪ شركات مساهمة مغفلة خاصة. من ناحية عدد الشركات، فإن 59٪ من الشركات الجديدة تنشط في قطاع تجارة الجملة والاستيراد والتصدير. ويمثل مجموع رساميل هذه الشركات فقط 7٪ من الرساميل المستثمرة في تأسيس الشركات في هذه الفترة. وبرز في هذا الثلث قطاع المعلومات والكمبيوتر، الذي مثلث الاستثمارات فيه ما قيمته 68٪ من مجموع الرساميل المستثمرة في الشركات الجديدة. ويُعزى هذا الثقل لتأسيس مشغل اتصالات جديد في هذه الفترة. وازداد في هذا الثلث عدد الشركات في معظم القطاعات، إلا أنها تميل لأن تكون ذات رساميل صغيرة ومتوسطة، عدا عن تلك التي في قطاع التمويل والتأمين.

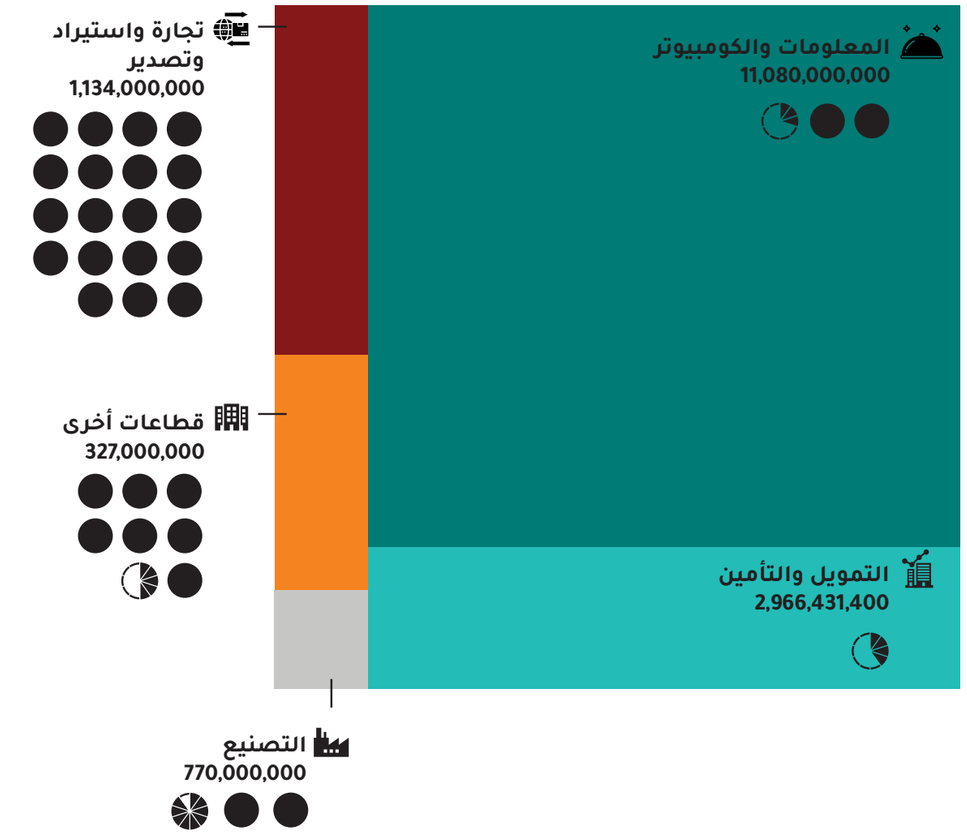

شكل 13: الشركات الجديدة المسجلة في الثلث الثاني من عام 2020 حسب رأس المال المستثمر والقطاع

جغرافياً، لا تزال الحصة الأكبر من عدد الشركات الجديدة المسجلة في محافظتي دمشق وريف دمشق، حيث أسس 82٪ من الشركات الجديدة هناك. وبقي عدد الشركات الجديدة المسجلة هذا الثلث منخفضاً في جميع المحافظات الأخرى.

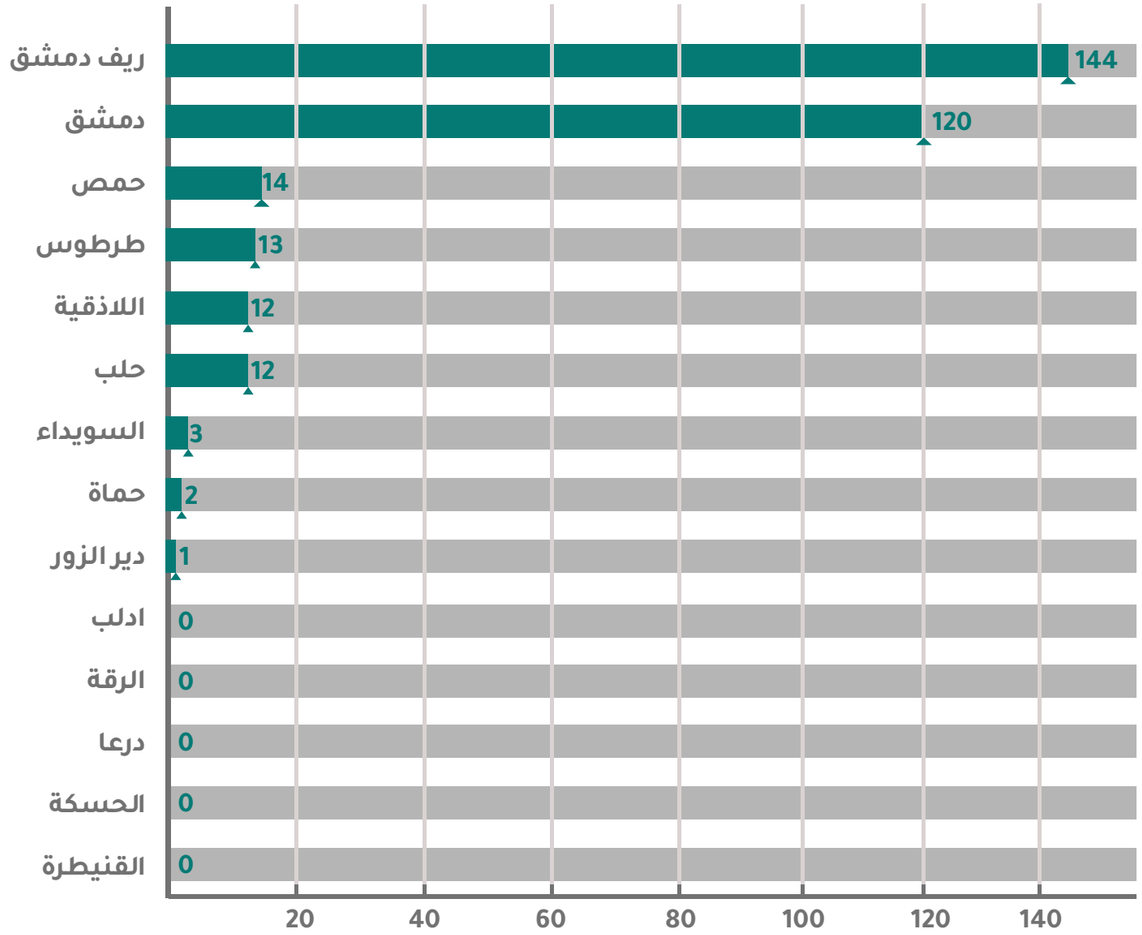

شكل 14: عدد الشركات الجديدة المسجلة في الثلث الثاني من عام 2021 حسب المحافظة

من ناحية المستثمرين الأجانب، برز مجدداً المستثمرون الإيرانيون واللبنانيون في هذا الثلث، ويليهما الفلسطينيون. وكانت معظم استثمارات الشركاء الأجانب في قطاع تجارة الجملة والاستيراد والتصدير. وتضمنت 29٪ من الشركات الجديدة مساهمات إناث، وبلغ مجموع حصص هؤلاء النسوة من ملكية رأس مال هذه الشركات 2٪ فقط..

سوق العمل

بحسب إجابات الناشطين عن استبيان رصيد تنموي، تحسّن مؤشر صعوبة إيجاد عمل مناسب لخبرة وخلفية المجيبين التعليمية بشكل طفيف، إذ ارتفع متوسط الإجابات من 2.1 إلى 2.2 على مقياس متدرج[17]. أفضل مستوى سجّل في محافظة ريف دمشق عند 2.6، فيما سجّلت أدنى مستويات (أعلى صعوبة) في دير الزور عند 1.6 وإدلب عند 1.7. وقد ارتفع المؤشر للذكور من 2.0 إلى 2.2، فيما بقي للإناث عند مستوى 2.1. أما بالنسبة للفئات العمرية، فتشير إجابات من هم فوق 50 سنة إلى سهولة أعلى بقليل في إيجاد عمل مناسب خلال هذا الثلث. وأبدى المجيبون الحاصلون على دراسات عليا أو دكتوراة، بالإضافة إلى الذين لم يتجاوزوا الابتدائية، سهولة أكبر في إيجاد عمل مقارنة بالفئات الأخرى في هذا الثلث.

[17] من 5 إلى 1: سهل جداً - سهل - ليس سهلاً ولا صعباً - صعب - صعب جداً - لا أدري

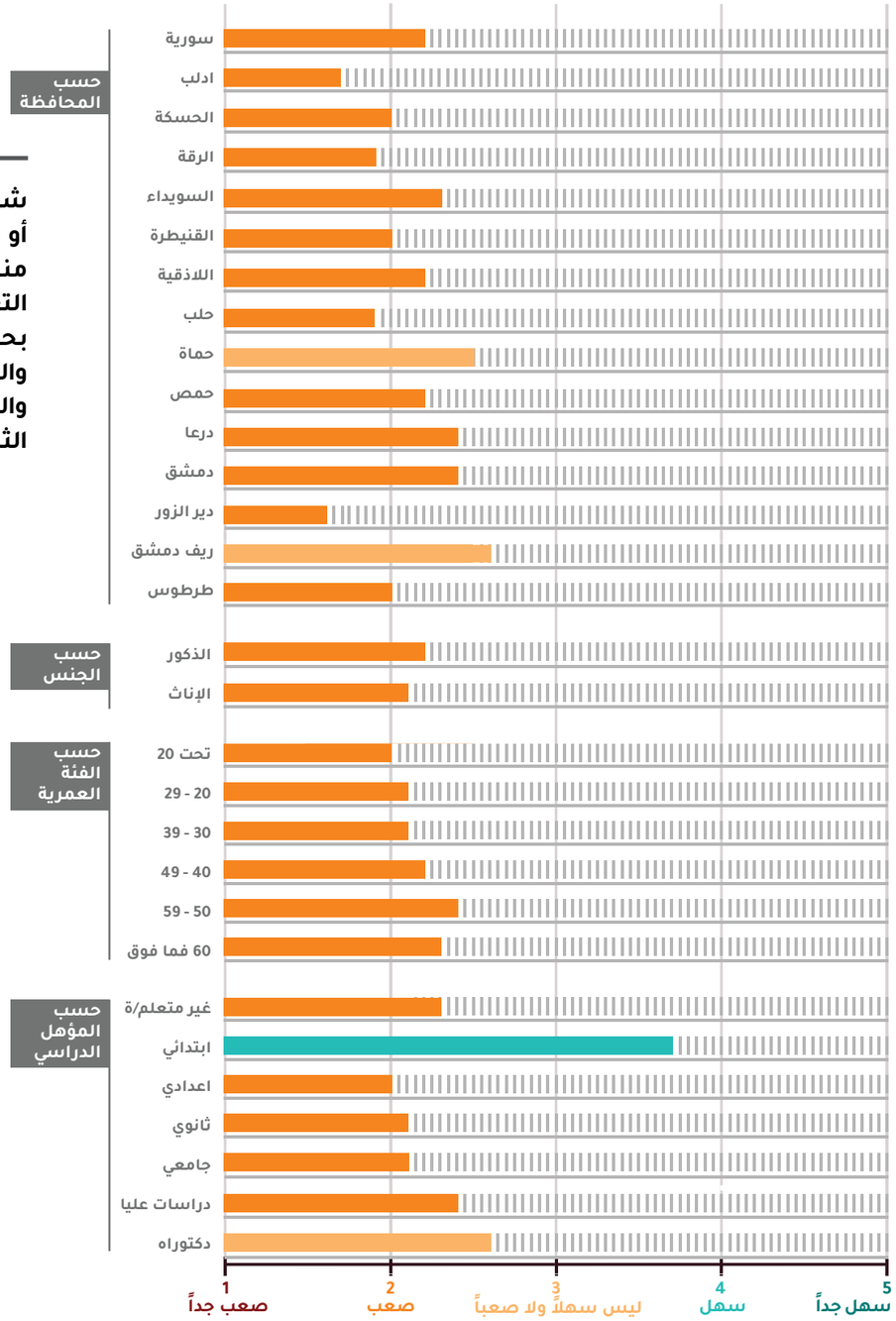

شكل 15: مدى صعوبة أو سهولة إيجاد عمل مناسب للخبرة والخلفية التعليمية للمجيبين بحسب المحافظة والجنس والفئة العمرية والمؤهل الدراسي في الثلث الثاني من عام 2021

فيما يتعلق بتساوي الأجور والحوافز بين الرجال والنساء في سوق العمل عندما يمتلكون نفس المؤهلات، تشير إجابات الناشطين إلى أن الأجور تميل لأن تكون أعلى بقليل للرجال في هذه الحالة، فقد بلغ متوسط الإجابات -0.5 على مقياس متدرج[18]، وهو مستوى مماثل للثلث الماضي. على مستوى المحافظات، يبدو أن الصورة شهدت تغيرات عديدة. في إدلب، تحسنت حالة المساواة بشكل بارز، فقد ارتفع مؤشر تساوي الأجور والحوافز من -0.3 في الثلث الماضي إلى 0.2 في هذه الثلث، فيما ارتفع في ريف دمشق من -0.7 إلى -0.4. بالمقابل، انخفض المستوى بشكل كبير في القنيطرة من 0.0 إلى -1.0 ، وفي درعا من -1.2 إلى -1.8.

[18] من 2 إلى 2-: أجور النساء أعلى بكثير - أجور النساء أعلى بقليل - متكافئة - أجور الرجال أعلى بقليل - أجور الرجال أعلى بكثير - لا أدري

شكل 16: مدى تكافؤ الأجور والحوافز بين الرجال والنساء في سوق العمل عندما يمتلكون نفس المؤهلات بحسب المحافظة في الثلث الثاني من عام 2021

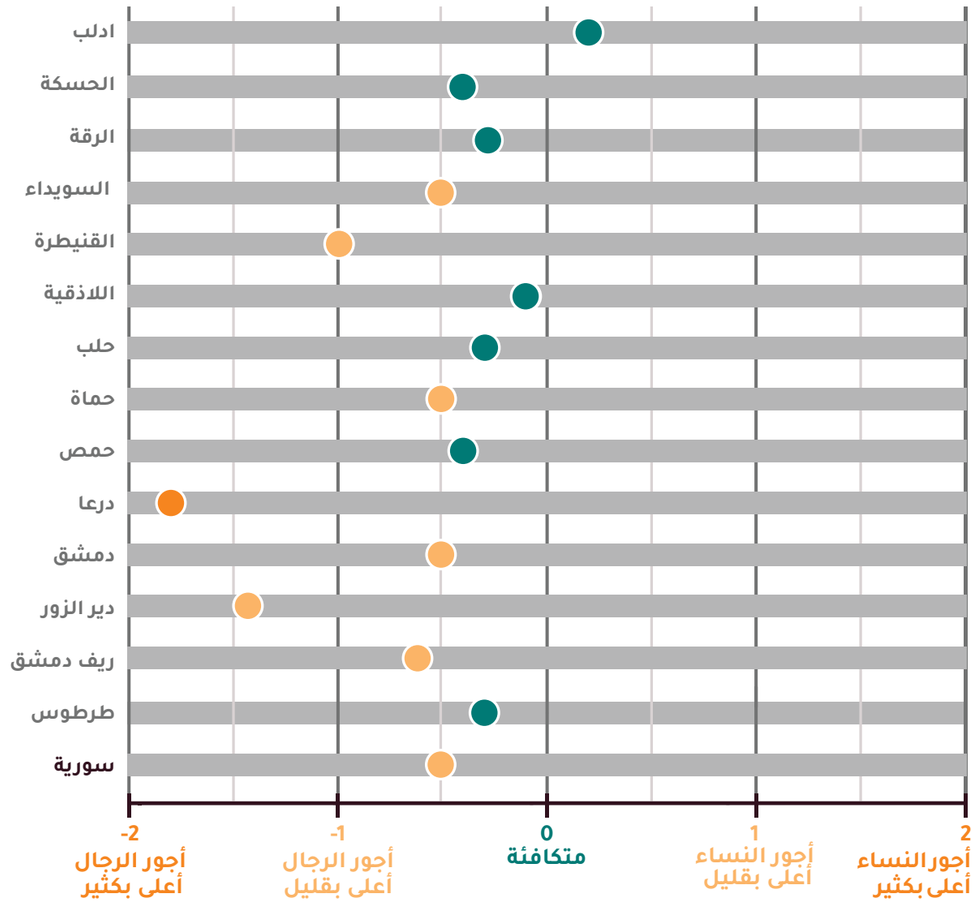

من خلال مقارنة بيانات الثلث الأول والثاني من عام 2021، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **تضاعف عدد الشركات الجديدة المسجلة**
- **زيادة الاستثمار في قطاع الاتصالات مع تأسيس مشغّل جديد**
- **تحسّن طفيف في مؤشر صعوبة أو سهولة إيجاد عمل متناسب مع الخبرة والخلفية التعليمية**

الإعلام السوري الخاص

خلال الثلث الثاني من سنة 2021، تمّت دراسة 1136 مادة إعلامية متعلقة بالتنمية والخدمات في سورية. صدرت هذه المواد عن 16 وسيلة إعلامية سورية خاصة، متنوعة ومتباينة تنشر إلكترونياً. تم تحليل هذه المواد من ناحية موضوعات التركيز والتغطية الجغرافية.

موضوعات التركيز

نالت كل من **التجارة والمال والبنوك**، وكما في الثلث الماضي، الحصّة الأكبر من تركيز المواد الإعلامية التي تم رصدها. الأسواق وتقلبات الأسعار بشكل يومي حازت على جزء لا بأس به من التغطية الإعلامية. وحازت خدمات الدفع الإلكتروني الجديدة بعض التغطيات. وركزت مواد إعلامية على تراجع مستويات الليرة السورية. كما حاز قانون الاستثمار الجديد بعض الاهتمام من خلال مقالات وتحليلات لم تنجح في خلق نقاش حقيقي حول القانون الذي تجاهلته كثير من وسائل الإعلام. وشملت التغطيات تفاعلات المؤسسات الحكوميّة والمصارف والبنوك وإصدارها بعض التعليمات والقرارات من وقت لآخر في محاولة لضبط سعر الصرف.

حلّت **الصحة** تالياً في تركيز المواد الإعلاميّة. لا تزال تفاعلات فيروس كوفيد-19 تسيطر على المتابعات الإعلامية الخاصة بالصحة، مع تزايد أعداد الإصابات نتيجة الموجات الجديدة. تناولت المواد الإعلامية أيضاً خطة التلقيح الوطنيّة. وكان لافتتاح المشافي الجديدة والمشافي الجامعية نصيب من التغطيات، إضافة لبعض حالات التسمم الغذائي في بعض المناطق، وافتتاح مستوصفات أو تقديم خدمات صحيّة جديدة في المحافظات المختلفة. وكما العادة سبق افتتاح المدارس نقاشات إعلاميّة حول انتشار كوفيد-19 وتحضيرات وزارة التربية بهذا الخصوص.

تقدّمت موضوعات **اللجوء والعودة** في هذا الثلث من السنة وحلّت تالياً. ركزت عشرات التغطيات الإعلاميّة على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية وتناولت عودتهم إلى مخيم اليرموك وإعماره. كما شملت التغطيات الإعلامية مخيم الهول في الحسكة والأوضاع الإنسانيّة فيه. وتناولت بعض المواد المنح المالية والمساعدات العاجلة المقدمة للاجئين في دول الجوار لمواجهة التحديات الصحيّة وغلاء المعيشة، وتطرّقت أيضاً للعلاقات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة خصوصاً مع بعض التوترات الحاصلة مؤخراً.

حلّت موضوعات **التربية والتعليم** تالياً. ركزت المواد الإعلاميّة على التحضيرات لافتتاح المدارس وترميمها. كما تناولت كثير من المواد الإعلامية المحلية قرار وزارة التربية بإدخال مادة التعلم الوجداني وتعليقات السوريين حول ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتناولت التغطيات الامتحانات الجامعية وتأجيل امتحانات بعض الجامعات نتيجة الظروف الأمنية في درعا. وتناولت مواد أخرى مسابقات تعيين المدرسين، وأقساط المدارس الخاصة التي ترتفع باستمرار. وغطّت بعض المواد إضرابات المعلمين في مناطق شمال شرق سورية، وظروف التعليم السيئة في مجتمعات اللجوء والنزوح داخل وخارج سورية. كما تفاعلت مواد مع بعض القضايا الأخلاقية لأساتذة من الجامعات السورية والتعاطي الرسمي مع الموضوع.

تقدم محور **الأمن والسلامة** في هذا الثلث أيضاً. وحظيت الأحداث الأخيرة في درعا والتوترات المستمرّة بكثير من المتابعات الإعلاميّة، خصوصاً مع تدخل أطراف متعددة وتعقد المفاوضات لأسابيع. كما حظيت مناطق شمال شرق سورية وبعض المظاهرات المستمرّة والأحداث الأمنية في المناطق المختلفة بعشرات

التغطيات. وتناولت بعض المواد الظروف الأمنيّة للسوريين في دول الجوار أيضاً.

حلّت **الزراعة والأرياف** تالياً. أطلقت الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية. وأقيمت ملتقيات زراعية متنوعة تناولت أوضاع الزراعة ومشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني وأحوال الوحدات الريفيّة وتسويق القمح. وشملت التغطيات قرارات تحديد المواصفات لبعض المحاصيل الزراعية. كما تناولت المواد الإعلامية القروض الزراعيّة ونقاشات حول الدليل الإجرائي لقطاع الزراعة ودعم مربي الدواجن. ونالت الحرائق والاستجابة لها في مختلف المناطق الحراجيّة والزراعيّة حصة من الاهتمام الإعلامي.

جاء الاهتمام **بالنقل** تالياً، وخصوصاً مع تعقد مشكلات المواصلات وقلة المحروقات في مختلف المناطق. وفي **الجانب القانوني**، تناولت التغطيات الإعلامية بعض التعاميم والقرارات، وشرحت كثير من المواد المراسيم والقوانين الصادرة وبيّنت الجديد فيها. حل **السكن والاعمار** متأخراً، وركزت المواد على بعض المناطق التي يُعاد تأهيل البنية التحتية فيها تحضيراً لعودة الأهالي إليها. في **الصناعة**، ركزت بعض المواد الإعلامية على أوضاع ومعاناة المدن الصناعية والقرارات المتعلقة بها. ولم تحظ محاور **النظافة والمرأة والإصلاح الإداري والكهرباء**، رغم سوء أوضاعها، بتغطيات تذكر

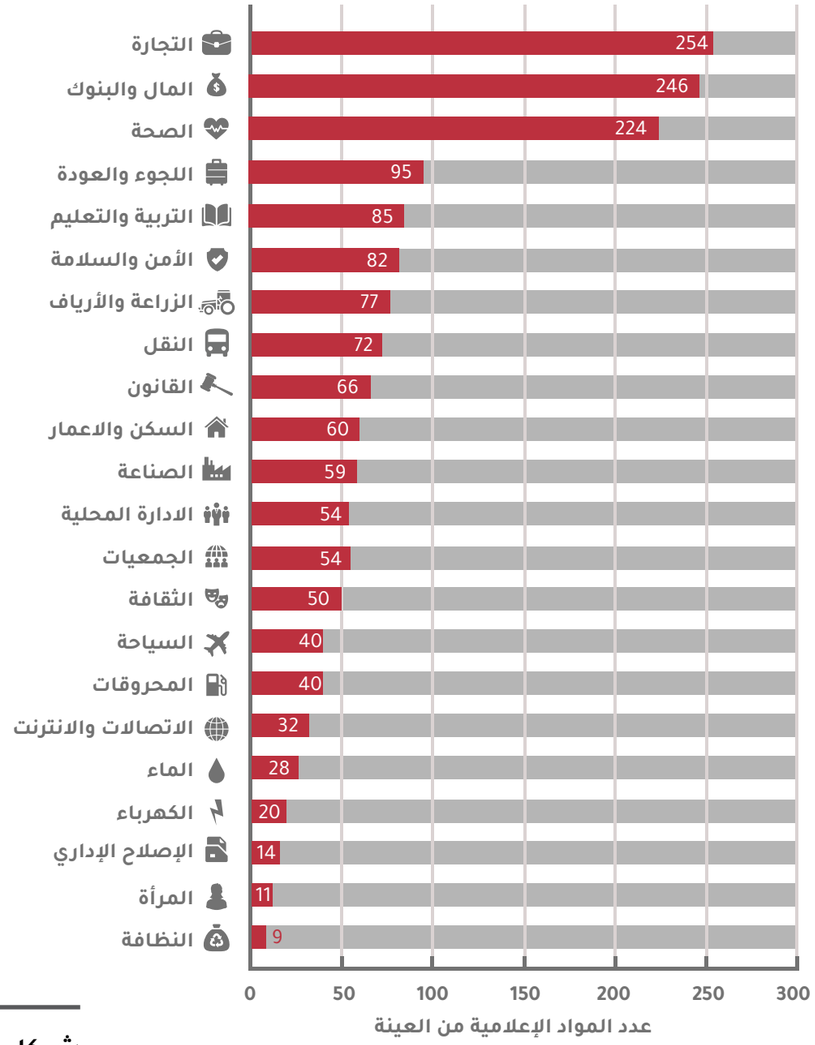

شكل 17: مستوى تغطية الإعلام الخاص للمواضيع التنموية بحسب القطاع في الثلث الثاني من عام 2021

تفاعلات المناطق

حظيت الجغرافيا السورية ككل بنصف التغطيات تقريباً في هذا الثلث. وتصدّرت كما العادة المواد الإعلاميّة التي تغطّي العاصمة دمشق، وتلاها التركيز على محافظة حلب، ثم إدلب والحسكة في تركيز المواد الإعلاميّة على أحداث أو قرارات. أما التغطيات التي تناولت السوريين في الخارج أو سورية في المحافل الدولية فقد كانت محدودة جداً. وبقيت كل من الرقة والقنيطرة كما في الثلث الماضي الأقل حظّاً بين المناطق التي تمّ التركيز عليها من قبل وسائل الإعلام السورية الخاصة التي تمّت دراستها.

من خلال مقارنة المواد الإعلامية المغطاة في الثلث الأول والثاني من عام 2021، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **لا تزال موضوعات الاقتصاد والصحة تحظى بالاهتمام الأكبر قطاعياً**
- **زيادة كبيرة نسبياً في تغطية المواد المتعلقة باللجوء والعودة في هذا الثلث**

لماذا؟

ينظر إلى **التنمية المجتمعية** على أنها عملية طوعية ونتيجة نوعية، يطلقها المجتمع ويحفز الأطراف الأخرى على المشاركة فيها، لها مرتكز محلي ومنعكس وطني وعالمي في عالم متصل، وهي انتاج تراكمي، تكاملي، تشاركي من خلال تطوير وبناء قدرات الموارد والأصول المتوفرة في المجتمعات المحلية وربطها عبر العمل الجماعي المشترك، لتوليد الرأسمال المجتمعي، وتحسين نوعية الحياة فيزيائياً، اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً، ثقافياً، بيئياً.

تتولد تلك العملية وتتطور ضمن **الحوامل التنموية**، التي تتنوع أشكالها من مبادرة إلى مشروع ريادي إلى مركز مجتمعي حتى تصل إلى مستوى مؤثر في صياغة السياسات العامة وصناعة السلام واستمراره، وهي بالتعريف فضاء تفاعلي لطاقة اجتماعية، مُحفزة للمبادرات والحوارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية، تركز على إطار الإدارة المحلية واستثمار الرأسمال المجتمعي المتولد ضمنها، من خلال رصد الموارد الموجودة (وتطوير قدراتها) بما فيها بناء فرق العمل، تحديد الإمكانات الكامنة، وفهم التحديات، بناء شبكات وآليات حل تؤسس لنظام مرن، يوازن تباين قدرة مكوناته ويطورها حسب الظروف المحيطة، تترابط لاحقاً تلك الفضاءات، وتحسن القدرة على التوقع والاستجابة من أجل نوعية حياة أفضل على المستوى المحلي، الوطني وأبعد.

من جهة أخرى، تعاني عملية إعادة التنمية عادة من فجوة بين البنى المحركة للتنمية (الحوامل التنموية المجتمعية) وآليات وأطر المراقبة والمحاسبة الممكنة، وتزداد أهمية رسم ملامح أولية لهذه الفجوة وبناء ورصد مؤشرات لها ضمن الظروف الحالية، لجهة تحسين عملية التشاركية وعدم إقصاء السوريين/ات، بل ومساعدتهم في إعادة ترتيب تموضعاتهم ضمن جهود تصالحية، ومعالجة التحديات المستمرة في التشكل على طول الطريق.

يلعب **الرصيد التنموي** المتشكل من خلال تفاعلات مكتملة أو ممكنة، دوراً أساسياً في بناء فهم لمكونات سلسلة القيمة للعملية التنموية، وذلك من مصادر بيانات متداولة بين أيدينا بشكل يومي، **وتحضير مساحات** مشتركة لعدد مستمر في التزايد من **الحوارات المجتمعية** علها تمتد لتشمل كل الأطراف الفاعلة، من المؤسسات الحكومية وبيروقراطيتها (الإيجابية والسلبية)، المجتمعات المحلية ورأسمالها المجتمعي(الواعي لنفسه أو قيد التشكل)، القطاع الخاص كلاعب اقتصادي بمسؤولية اجتماعية، والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بخبراتها وتحالفاتها التي بنتها ضمن المسموح في ظروف الحرب، والإعلام كأحد الشركاء الأساسيين لرصد الظواهر والفجوات وتطوير أدوات متنوعة لقياسها، و**تحديد عناوين ومناطق تدخل تنموية** ممكنة ولازمة في كل مرحلة من المراحل، وأخيراً قد تمنح العملية فرصة مقارنة ومقاربة للأوضاع بين المناطق واستعادة التوازن بالحد الأدنى على الأقل من حيث الجهود المجتمعية والدروس المستفادة.

إن مراكمة قياس هذا الرصيد التنموي بشكل دوري وتقديمه للأطراف الفاعلة، سيفتح مساحات لاستثماره بالشكل الفعال، وإعادة بناء سلاسل القيمة اللازمة له، سيكون مدخل جيد لتحسين نوعية الحوارات وبناء الحجج المساعدة لذلك. كما سيحسن من متوسط الذكاء المجتمعي للعملية التنموية، متجاوزاً عملية بناء المعرفة الذاتية والانتقال من أنا العارف إلى نحن العارفين، ويخرجنا من عملية الانتقادات قصيرة الأمد إلى عملية واعية قادرة على المناورة مع المتغيرات السريعة وتجاوز مخاطرها ولاسيما في بيئة تسيطر الحرب وتبعاتها على المحيط العام لمجتمعاتنا المحلية.

كما سيساهم في صياغة المصطلحات التي ستشكل الخطاب التنموي للمجتمع السوري في عملية إعادة التنمية، ويساعد على صياغة الفعل ضمن الواقع الاجتماعي القادر على التماهي مع تنوعاته، وسيؤسس لأنشطة ومبادرات تعتمد **الجدوى الاقتصادية المجتمعية**، وتعريف **الممول الوطني للعملية التنموية**، حتى الوصول إلى مكونات واضحة مترابطة ضمن **النظام الإيكولوجي التنموي الوطني**.

ماذا بعد؟

إن إبقاء الفرصة متاحة لبناء مجال حيوي مشترك للجميع، وزيادة قدرة الموارد وتحويلها إلى رأسمال مجتمعي سوري يلزمه استمرار المحاولة وتحسين الالتزام وتوسيع دائرة الشركاء في رصد وتشارك واستعمال البيانات المتوفرة، والحرص على النتائج النوعية والكمية لورشات العمل التفاعلية التنموية، وتقديم كشف حساب حول العملية التنموية بشكل دوري على مدار السنة.

إنّ «رصيد تنموي» مبادرة مفتوحة، ودعوة لتَشَارُك المعرفة وتبادلها، وهُنا دعوة حقيقية لمشاركتنا ملاحظاتكم واقتراحاتكم لإغناء المنتج وتطوير آليات التفكير فيه ليكون أكثر ذكاءً وأكثر وصولاً.

سنستقبلُ كل ما تودّون مشاركته على البريد الإلكتروني developmentassets@gmail.com كما يمكنكم التسجيل في القائمة البريدية لرصيد تنموي من خلال مراسلتنا لتصلكم الأعداد القادمة والتحديثات.

أيضاً للاطلاع على الأعداد السابقة والنسخ الحديثة بالعربية والإنجليزية عبر موقع رصيد تنموي www.developmentassets.org

رصيد تنموي: العدد الثاني 2021: أيار - آب
www.developmentassets.org